جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم الاقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: هبلة حفيظة

بعنوان :

إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية

"دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA"

المديرية الجهوية للإستغلال184–وكالة ورقلة–

الفترة من (2011–2013)

نوقشت واجيزت بتاريخ:2015/05/31.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/نبيل عشي .....أستاذ محاضر(أ)(جامعة قاصدي مرباح) رئيسا

الدكتور/عمر موساوي..... أستاذ مساعد(أ) جامعة قاصدي مرباح) مشرفا ومقررا

الدكتور/خليل خميس.....أستاذ مساعد(ب)(جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم الاقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: هبلة حفيظة

بعنوان :

إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية

"دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA"

المديرية الجهوية للإستغلال184– ورقلة –

الفترة من (2011–2013)

نوقشت واجيزت بتاريخ:2015/05/31.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/نبيل عشي .....أستاذ محاضر(أ)(جامعة قاصدي مرباح) رئيسا

الدكتور/عمر موساوي..... أستاذ مساعد(أ) جامعة قاصدي مرباح) مشرفا ومقررا

الدكتور/خليل خميس.....أستاذ مساعد(ب)(جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ألهمني طيفهما ورافقني طيلة حياتي

إلى من لهما الفضل في اكتساب كل حرف تعلمته

إلى أغلى ما أملك في الوجود

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وقدرني على إرضائهما

إلى الأخوة والأخوات الأعزاءوزوجاتهن من الصغير إلى الكبير كل باسمه

الى خطيبي وعائلته الكريمه كل باسمه

الى الكتاكيت الصغار أنفال ومحمد الطيب عبد الصمد ومريم وأحمد رائد

وأية الرحمان وآلاء الرحمان

الى زميلاتي اللاتي رافقنني طيلة المشوار الدراسي إلى كل الأهل والأقارب

إلى من رافقني في الدرب الجامعي، الأصدقاء والزملاء دفعة ماستر 2015

إلى من بذلوا قصارى جهدهم لإيصال أمانتهم العلمية، أساتذتي الأفاضل

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

حفيظة

كلمة شكر

قال تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم)

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

الحمد لله على احسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأتباعه.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذا البحث أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "موساوي عمر" والإمتنان الكبير على توجيهاته ونصائحه التي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل وأشكر كل من السادة: الدكاترهو الأستاذة كلية العلوم الاقتصادية .

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل عمال وموظفي كلية العلوم الاقتصادية، وكذلك الى كل عمال البنك الوطني الجزائري وأخص بجزيل الشكر المؤطرة

"لامية شريفي"

وأشكر وأتقدم وأقدم كل كلمات الشكر والإمتنان وتبقى غير كافية إلى أساتذتي الكرام كل باسمه

وأخيرا إلى كل من وجهني في هذا البحث وساعدني من قريب أو بعيد.

ملخص البحث

تعتبر البنوك العمومية الممول الأساسي للمؤسسات الإقتصادية وعليه فإن إن إدارة المخاطر التي تواجهها عمليات الإقراض من طرف الهيئات المصرفية تتطلب أدوات ومؤشرات تساعدها على اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل من بينها: مؤشرات الربحية والمردودية والملاءة المالية، وبالرغم من حجم فائض السيولة المرتفعة للبنوك العمومية فقد تم الحصول علىمجموعة من القوائم المالية للمؤسسات الراغبة في الحصول على قروض لتمويل مشاريعها منالبنك الوطني الجزائري (B.N.A)وذلك للفترة ما بين **2011** إلى غاية **2013**وقد خلصناه لاعتماد بنك (B.N.A) في عملية التمويل على ضمانات عينية ومالية لتجنب المخاطر المتعلقة بالتعثر والقيام بالتأمين على القروض المصرفية من طرف شركات التأمين لحماية البنوك لنفسها.

الكلمات المفتاحية:المخاطرة، إدارة الخطر، البنوك التجارية، مؤشر الربحية، مؤشر المردودية، مؤشر الملاءة المالية، نسب الاستقلالية، نسب التمويل.

Résumé

Le financement c'est la relation entre les banques publiques et l'entreprises économiques; la gestion de risque encouru de crédits par les agences bancaires, elle utilise des outils et des ratios pour les aider à prendre la décision sur le financement, y compris: les indicateurs de profitabilité et les indicateurs de la rentabilité et la solvabilité financière, toute les banques publiques en dépit de la taille de l'excédent élevé de liquidité mais les institutions financières (BNA) demande tous l'états financiers des institutions qui souhaitent obtenir des prêts pour financer les projets pour la période entre 2011 jusqu'en 2013. En conclure pour l'adoption de la Banque (BNA) dans le processus de financement sur les garanties en nature et financières afin d'éviter les risques liés à crédits Toxique et accordées avec les sociétés d'assurance des contrats d'assurance de crédits sur les prêts bancaires par les pour protéger lui-même**.**

Mots-clés : risques, gestion de risques, établissement financière, entreprises économiques, ratios de profitabilités, ratios de rentabilités, solvabilité financière, ratios d'indépendance, ratios de financement.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء.....	I
الشكر.....	II
ملخص.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال البيانية.....	V
قائمة الملاحق.....	VI
المقدمة	أ
الفصل الاول:الجانب النظري للدراسة.....	
المبحث الاول:الادبيات النظرية –الاطار المفاهيمي للدراسة–.....	03
المبحث الثاني:الادبيات التطبيقية –الدراسات السابقة للموضوع–.....	12
الفصل الثاني:الجانب التطبيقي للدراسة.....	
المبحث الاول:الطريقة والادوات.....	18
المبحث الثاني:تحليل،وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.....	20
الخاتمة.....	42
قائمة المصادروالمراجع.....	46
الملاحق.....	49
الفهرس.....	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	الانتقال من الميزانيةالمحاسبيةالى الميزانية المالية لسنوات(2011-2013)	23
(02-02)	يوضح مؤشرات التوازن المالي	24
(03-02)	الانتقال من المزانيةالمحاسبية الى الميزانية المالية لسنوات التقديرية الخمسة(2014-2015-2016-2017-2018).	33
(04 -02)	يوضح حساب قدرة التمويل الذاتي	35

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01 -01)	أنواع المخاطر البنكية	05
(01-02)	تطور نسبة التمويل الأصول الثابتة	25
(02-02)	تطور نسبة التمويل الخارجي	25
(03-02)	تطور نسبة الإستقلالية المالية	26
(04- 02)	نسبة تغطية مخاطر الاستغلال	27
(05-02)	تطور نسبة السيولة العامة	28
(06-02)	تطور نسبة السيولة الفورية	29
(07-02)	تطور نسبة المديونية	29
(08-02)	تطور نسبة القدرة على السداد	30
(09-02)	تطور معدل الدوران مخزون المنتوجات النهائية	31
(10-02)	تطور نسبة المردودية الاقتصادية	32
(10-02	تطور نسبة المردودية الصافية	32

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانيةسنة 2011	49
02	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	50
03	ميزانيةسنة2012	51
04	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	52
05	ميزانيةسنة2013	53
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2013	54
07	ميزانيات التقديرية لسنوات(2014-2015-2016-2017-2018)	55
08	جدول حسابات النتائج لسنوات التقدرية((2014-2015-2016-2017-2018)	56
09	إتفاقية قرض الإستثمار	57
10	وثيقة الضمانات الممنوحة	58

المقدمة

أ.توطئة :

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تنشيط العجلة الاقتصادية من خلال ووظائفها وعملياتها المصرفية وفقا لسياسات مالية ونقدية ونتيجة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع على البنوك التجارية متابعة هذه التطورات هذا الأداء الذي يعد التسيير فيه أهم شئ فان كان هذا التسيير جيد، حسن أداء البنك وبالتالي تحقيق مستوى راقي للبنك وإذا كان خلاف ذلك فيكون أداء البنك في مستوى ضعيف، هذا من جهة الأداء إما من جهة القروض فإنها تمثل الركيزة لتجهيز المشاريع كما تمثل القروض موردا كبيرا وهاما لأي مشروع لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة لتنمية الوطنية،من اجل تمويل مشروعاتها، و البنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان وهي تقوم باختيار الوسيلة التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها وإمكانيتها المستقبلية، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل، فهي لسياسات خاصة تدعى سياسة الإقراض فالبنك يتخذ احتياطاته وذلك بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالملف وهذه الجوانب تتمثل في سياسة الإقراض والاستعلام البنكي ثم جانب الإجراءات اللازمة لمنح القرض المتضمنة الشروط العامة والوثائق المطلوبة لدراسة طلبات القروض وهذه القروض ورغم أهميتها إلا أنها معرضة لعدة مخاطر تعرقل الأهداف التي وجدت من اجلها وذلك بالرغم من إن عملية الإقراض–منح القروض–للعملاء الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك وذلك إن عملية الإقراض تكون محفوظة بعدة مخاطر، حيث تعتبر هذه الأخيرة صميم النشاط البنكي لكون طبيعة نشاطه تشوبه المخاطر والتي هي اليوم أكثر مما كانت عليه سابقا، كما ان الخطر لا ينشأ فقط من عمليات الإقراض لكن من مجمل الأنشطة البنكية الأخرى وبالرغم من تعدد المخاطر البنكية إلا إن درجتها تختلف من نوع إلى أخر

وعلى إثراء ما ذكر للإدراك ومعالجة قضيتها من خلال ما سبق نحاول طرح الإشكالية الرئيسية الخاصة بالبحث

ب.طرح الإشكالية

كيف يمكن إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية ؟

وتتفرع هذه الإشكالية للتساؤلات التالية:.

- ما المقصود بالمخاطر القروض البنكية؟
- ماهي الوسيلة التي يعتمدها البنك في إدارة مخاطر القروض ؟
- ماهي الاجراءات المتبعة من طرف البنك (BNA) في منح الائتمان ؟

ت. فرضيـــات البحث:

- مخاطر القروض البنكية هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نشاطاته التي يقوم بها.
- يعتمد البنك في إدارة المخاطر على الضمانات التي يعتبرها الوسيلة المثلى لتخلص من مشاكل القروض .
- تتخذ البنوك قرار منح الائتمان على أساس وضعية المالية للعميل التي يقوم بدراستها بالاعتماد على التحليل المالي لإتخاذ القرار.

ث. مبررات اختيار الموضوع:

هناك دوافع عدة لإختيار هذا الموضوع أهمها :

- التعريف والإحاطة بمثل هذا النوع من المواضيع.
- الميول والرغبة في البحث من هذا النوع بهدف معرفة كيفية منح القروض ومخاطرها .
- مساهمة في إثراء المكتبة الجامعية،بمعالجة المواضيع المتعلقة بالقروض المصرفية ومخاطرها.

ج. أهداف وأهمية البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة الى:

- دراسة ظاهرة مخاطر القروض البنكية.
- توضيح اهم المخاطر التي يواجهها البنك.
- التعرف على أساليب منح القروض .

حيث تكمن أهمية بحثنا هذا في دراسة ظاهرة مهمة باتت تهدد النشاط المصرفي والمتمثلة في مخاطر القروض المصرفية،وكيفية إدارتهاومواجهتها،كما أنه محاولة لتقديم أهم الطرق الوقائية والعلاجية لهذه الظاهرة.

ح.مجال وحدود البحث:

حدود المكانية:البنك الوطني الجزائري BNA المديرية الجهوية للإستغلال184–وكالة ورقلة–

حدود الزمانية:الفترة الممتدة في الدراسةمن2011-2013

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

نحاول إتباع المنهج الوصفي والمنهج دراسة الحالة، حيث نستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وغيرها،أما المنهج دراسة الحالة فنستخدمه في الدراسة التطبيقية.

د.صعوبة البحث:

–عدم تخصيص وقت لاستقبال الباحثين من اجل اجراء التربص.

–صعوبة الحصول على المعلومات من البنك محل الدراسة.

ذ. هيكل البحث:

ينقسم هذا البحث الى مقدمة، فصلين احدهما نظري والاخر تطبيقي، و خاتمه،كما يلي :

الفصل الاول والذي يحمل عنوان "**الجانب النظرية للدراسة**"تم تقسيمه لمبحثين .المبحث الاول كان بعنوان الادبيات النظرية _الاطار المفاهيمي للدراسة–والذي تناول مفاهيم حول المخاطر وكيفية ادارتها.

اما المبحث الثاني كان بعنوان الأدبيات التطبيقية_الدراسات السابقة للموضوع_ تم تطرق فيه للدراسات السابقة التي تتمحور درستها حول موضوع بحثنا.

الفصل الثاني كان بعنوان "**الجانب التطبيقي للدراسة** "تم تخصيصه لدراسة الحالة فقسما الى مبحثين المبحث الاول، المبحث الاول:الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، اما المبحث الثاني كان تحت عنوان عرض ومناقشة نتائج الدراسة والاختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج. وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد:

ان الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في "منح القروض " والتي تحقق من خلالها فوائد وعوائد كثيرة، فهي تعمل على تنويعها وتجديدها وهذا حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات كل زبائنها التي تختلف باختلاف رغباتهم ونشاطاتهم.

ويعتبر البنك تلك المؤسسة التي تقوم بمهامها المعتادة المتمثلة في جمع الأموال من الجمهور أو من عامة الناس وذلك في شكل ودائع أو في أي شكل آخر، والتي تقوم بتوظيفها لحسابهم عن طريق قيامها بعمليات الخصم أو بعمليات القرض أو بالعمليات المالية . وعليه فان البنك من خلال قيامه بهذه العمليات فانه يتعرض للعديد من المخاطر التي اصبح لها تأثير علي عمليته المصرفية ومن خلال هذا فإنها تعمل جاهدة على تطوير عملياتها من خلال اتخاذ القرار السليم في منح القروض من حيث ادارتها في دراسة القرض قبل منحه.

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المخاطر البنكية وإدارتها مع التركيز على الخطر الاكثر تعرضا للبنوك وفي الاخير فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الاول:الادبيات النظرية-الاطار المفاهيمي لدراسة-

المبحث الثاني:الادبيات التطبيقية-الدراسات السابقة للموضوع-

المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي–:

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، لذلك سوف نحاول التعرض لها في هذا المبحث من خلال أننا نتعرض في المطلب الأول إلى تعريف الخطر وأنواعه وفي المطلب الثاني نتعرض فيه لإدارة المخاطر ومبادئها وأهدافها اما المطلب الثالث خصص للخطر الذي تتعرض له البنوك بكثرة .

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية

تعتبر المخاطر البنكية من المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة العمليات التي يقوم بها ،وعليه فالبنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض،فلا يمكن منح قروض دون وجود مخاطر ولوضئيلة .

الفرع الأول : مفهوم وانواع المخاطر البنكية

1–مفهوم الخطر

1_1 **المفهوم اللغوي للخطر**: قبل التعرض لمختلف التعاريف لمصطلح الخطر يجدر بناء الاشارة بأن الخطر يدعى احيانا المخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسيةdanger_risque

يعرف **JOEL BESSIS**المخاطرة بانها تمثل الاثار غير المواتيهعلى الربحية الناتجه عن العديد من عوامل عدم التاكد وان قياس المخاطره يتطلب الوقوف على تاثير الامور غير المواتيه التي تتم في ظل ظروف عدم التاكد على الربحية[1] ، المخاطرة: يمكن كخطوة اولى ان نقدم توضحا لكلمة الخطر من مختلف وجهات النظر:

- **لغة**:ان كلمة الخطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني **rescass**أي**risque**والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تفسير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع

[1]JoelBessis ،**Risk Management in Banking** ، John Wiley& Sons Ltd ،1998 ،p5.

■ **اصطلاحا:**هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع او الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أم خسارة[1].

1_2**المفهوم الاقتصادي للخطر**:يعرف الخطر على انه "توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه" يعرف كذلك على انه "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"[2] وقد تعرف على انها : احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، وتذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه اثار سلبية، لها قدرة التاثير على تحقيق اهداف المصرف المرجوه،و تنفيذ استراتيجياته بنجاح.[3]

➢ **تعريف المخاطر البنكية**: تعرف بانها : "احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".

فالخاصية الخاصه بالخطر هي عدم التاكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة،أي أنالخطر البنكي مرتبط بالاحتمال مستقبلي لتعرض البنك لخسائر غير متوقعة ناتجه عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها مما يعرضه لفقد جزء من اصوله[4].

وتتضمن قرار من قرارات البنوك مخاطرة محتملة والتي تتمثل في مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الاهداف المسطرة والخطر البنكي هو الخطر المحتمل الذي يواجه البنك والكلمة ماخوذة من اللاتنية (resecare) والذي يعني فقدان التوازن، ومهنة الصيرفي تتمثل في التسيير والتحكم في التوزنات بالمعنى الاخر العيش باستمرار مع المخاطر.5

2-انواع المخاطر البنكية

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك وأهمها:

-مخاطر ائتمانية :تنشا عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع المصرف .

-مخاطر السيولة:تنشا عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها .

-مخاطراسعار الفائدة :تنشا عن تقلبات في سعر الفائدة .

-مخاطر الصرف:تنشا عن تحركات وتقلبات اسعار الصرف .

-مخاطر التشغيل :تنشا عن نتيجة اخطاء البشرية او الفنية او الحوادث[6].

---

[1] محاضرات في إدارة المخاطر المصرفية .(universités de bouira) ،2014 ،p:60 http://www.univ.bouira.dz

[2] – عبدلي لطيفة،**دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات،جامعة ابي بكر بالقايد،تلمسان،2011-2012،ص2.

[3] ميرفت علي ابو كمال،"**الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصاف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**"،رسالة ماجستير تخصص ادارة اعمال، الجامعة الاسلامية بغزة،2007،ص67.

[4] رقية شرون، "**إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها** "،جامعة الحاج لخضر باتنة، ص2.

[5] قاسمي اسيا،"**تحليل الضمانات في تقيم جدوى تقديم القروض في البنك**" مذكره مقدمه لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد بوقرة بومرداس،سنة 2008-2009، ص23.

[6] طارق الله خان،حبيب أحمد،"**ادارةالمخاطر**"المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب دار النشر مكتبة الملك، ط 2003،1م،ص32.

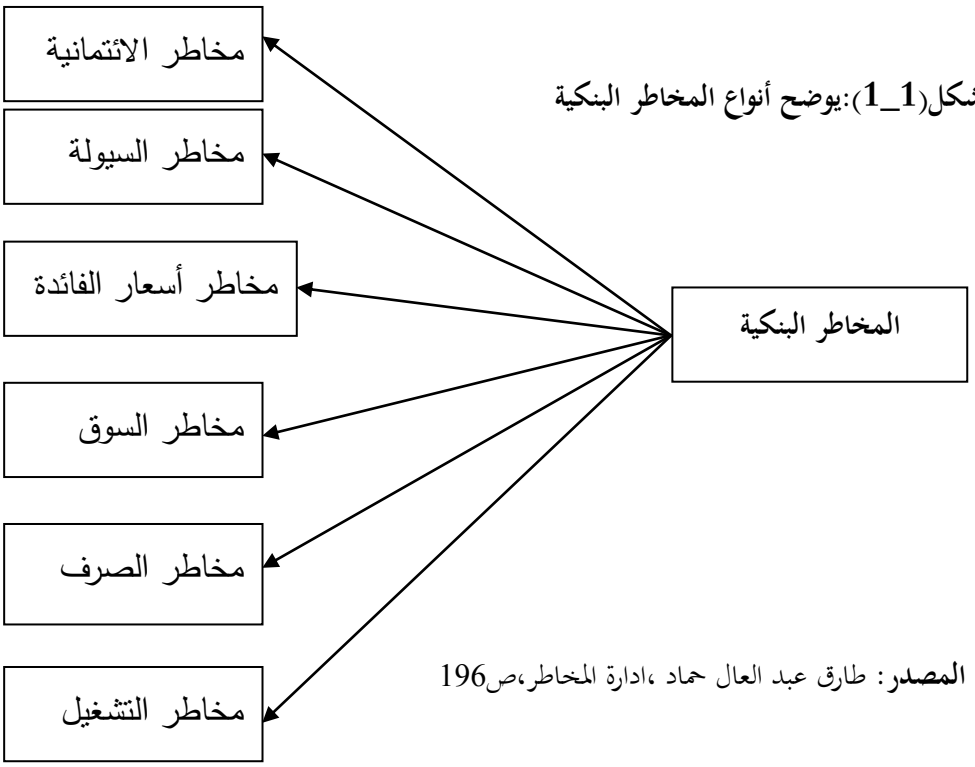

الشكل(1_1):يوضح أنواع المخاطر البنكية

المصدر: طارق عبد العال حماد ،ادارة المخاطر،ص196

الفرع الثالث:تقييم واجراءات ووسائل الحد من المخاطر البنكية:تتخد البنوك مجموعة من الاجراءات ووسائل للحد من المخاطر بعد عملية تقييم الخطر والتي سوف نتطرق إليها كتالي:

أولا:تقيم المخاطر البنكية: يهدف تقيم المخاطر الى تبيان نقاط القوة والضعف لدى البنك ومن ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك،و هذا ما يستدعي بان تكون عملية التقيم شاملة لمحمل المخاطرو عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان امامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر اهمها تجنب هذه المخاطر،تحويل هذه المخاطر،قبول هذه المخاطر.

1-**تجنب المخاطر**(AvoidanceofRisK):في هذه الحالة يمكن للبنك ان يتجنب القيام بنشاط او عملية اذا راى ان الفائدة المرجوه من القيام بهاتقل عن المخاطرلهذا النشاط.

2-**تحويل الخطر**(Transfer of RisK):تحويلها الى طرف اخر ولكن بثمن، بوليصة التامين، الحصول على الضمنات .

3-**قبول الخطر**(Acceptance of Risk): يمكن لادارة البنك ان تقبل المخاطر على اعتبار ان هناك ادارة جيدةلادارة المخاطر أي يجب ان يكون لدى المؤسسات المالية انظمة رقابية كافية[1]

[1] ابراهيم الكراسنه،"**اطر اساسيةومعاصرةفي الرقابةعلى البنوك وادارة المخاطر**" ،ابوضبي مارس،2006،معهد السياسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي،ص49.

ثانيا:إجراءات ووسائل للحد من الأخطار البنكية :لإدارة المخاطر مجموعة من الإجراءات ووسائل للحد من الأخطار نذكرها:

–توزيع خطر القرض: إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى وذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده.

–التعامل مع عدة متعاملين: تجنبا لما يكمن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركيز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين، فانه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير .[1]

–تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة: أن البنك تجنبا منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود احد القطاعات دون غيره، يلجا إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معين بإرباح من نشاط أو قطاع أخر .

–عدم التوسع في منح الائتمان: أن البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الأساسي أو الرئيسي لنشاطه . لذلك فانه يراقب نفيه باستمرار تجنبا للغرور بفرص الربح المتوقعة، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله .

–العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية: بحيث أن البنك يكون على اطلاع دائم ومسبقا بقدراته التمويلية (كمية، الكيفية أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.

– تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الإخطار خاصة ما تعلق منها بجانبيها الإداري والمحاسبي، ينبغي له أن يدعم ويطور أجهزة رقابته الداخلية، لما لها من أهمية في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالإخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ القرارات اللازمة للحد منها في حينها .[2]

---

[1] عبد الواحد غردة،"**ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضرة بسكرة سنة 2003_2004،ص29.

[2] بوعشة مبارك، "**ادارة المخاطر البنكية اشارة خاصة للجزائر**"، مداخلة مقدمه بالمركز الجامعي العربي بن مهيدي ، أم البواقي،الجزائر،3سبتمبر2011، الحامل الإلكتروني منتدى الأوراس القانوني، ص6.

–التأمين على القرض: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطرعدم التسديد خاصة هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك معاملة بالتامين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

– العمل على استخدام أساليب التكنولوجية المعاصرة في مجال النشاط المصرفي: وتطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة، تجنبا لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد الأموال المصرفية.

–تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة : وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه .

–تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي: والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية .[1]

المطلب الثاني:ادارة المخاطر البنكية: لم تعد البنوك تهتم بإكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها،لأن مستقبل البنوك ونجاحها مرهون بقدر إحتوائها على المخاطر التي تتعرض لها وعليه سوف نلقي نظره حول إدارة المخاطر

الفرع الاول :مفهوم ادارة المخاطر: تنوعت مفاهيم ادارة المخاطر حسب وجهة نظر كل جهة ونذكر منها :

_**عرفت ادارة المخاطر** بانها"تحديد، تحليل، و السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الاصول او القدرة الايرادية للمؤسسة"[2] وهناك تعريف أخر وهو:

و **تعريف** اخر"ادارة المخاطر عبارة عن منهج اومدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثه عن طريق توقع خسائر العارضة المحتملة وتنفيذ اجراءات من شانها ان تقلل امكانية حدوث خسارة او الاثر المالي للخسائر المحتملة التي تقع الى حد ادنى"[3].

تعريف اخر "هي تنظيم متكامل يهدفالى مجابهة المخاطر بافضل الوسائل واقل التكاليف وذلكعن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسهو تحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[4].

---

[1] يحوش حسين،" **تسير مخاطر القروض**"،مداخلة مقدمه للمؤتمر العملي الدولي السابع بجامعة الزيتونة،إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، قسنطينة، ايام 17-19افريل2007، ص ص: 05-08.

[2] خالد وهيب الراوي، "**إدارة المخاطر المالية**"،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان الأردن 2009،ص10.

[3] طارق حمادة عبد العال،"**ادارة المخاطر**،(**افراد،شركات،ادرات،بنوك**)"كلية التجارة عين شمس الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص50.

[4] شقيري نوري موسى،أسامة عزمي سلام، "**إدارة مخاطر والتامين**"،دار حامد للنشر و التوزيع،ط1،عمان،الأردن،2007،ص55.

الفرع الثاني:مبادئ إدارة المخاطر:لإنشاء إدارة المخاطر ذات تأثير فاعل لابد أن تؤسس على المبادئ السبعة التالية:[1]

-أن يكون للبنك إطار عملي لإدارة المخاطر وتخصص لها اعتمادات مالية وبشرية مع ضرورة مصادقة ومباركة إطار العمل الذي تقوم به هذه الإدارة؛

-أن تقوم على أسس تنظيمية واسعة وشاملة بواسطة الإدارة العليا والتصديق عليها بواسطة مجلس الإدارة؛

-تكامل إدارة المخاطر حيث انه لا يجب تقييم المخاطر بمعزل عن بعضها البعض؛

-أن تكون إدارة حاكمة للإدارات المرتبطة بأنشطة تلك الإدارات؛

-قياس وتقييم وتحليل كل المخاطر كماً ونوعاً على أساس متكرر وعملياً كلما أمكن ذلك؛

-المراجعة المستقلة من مصادر لها سلطة وخبرة كافية لتقييم المخاطر بغرض فحص مدى فاعلية وتأثير نشاطات الإدارة وتقديم التوصيات؛

- التنبؤ بالأزمات والظروف غير العادية في الوقت المناسب على أن تختبر على نحو مناسب.

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر: تسعى إدارة المخاطر لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[2]:

-إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك ؛

-المحافظة على أصول البنك وحمايتها من الخسائر التي قد تتعرض لها ؛

-السيطرة على المخاطر والفهم الكامل لها، والتأكد من أنها ضمن الحدود المقبولة ؛

-التوصل إلى أنسب طريقة للتقليل من المخاطر، أو التقليل من تكلفة التعامل معها بناءً على قواعد علمية وعملية ممنهجة ؛

-ضمان القدرة على الوفاء بالالتزامات في حالة وقوع المخاطر التي تنتج عنها خسائر عالية، وضمان استقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية البنك ؛

-وضع نظام رقابة داخلي من أجل إدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع الوحدات التابعة للبنك ؛

-التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها، واستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي[3].

---

[1] صويلحي نور الدين،"**اساليب التحوط في البنوك الاسلامية**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،نقودومالية،جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2009-2010،ص83 .

[2] - بن عمارة نوال، "**إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**"، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول:" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 20-21 أكتوبر 2009م، ص03.

[3] - محمد أحمد عبد النبي، "**الرقابة المصرفية**"، ط1، دار زمزم ناشرون وموزعون، 2010م، ص57.

المطلب الثالث:ادارة المخاطر الإقراض في البنوك: إهتمت لجنة بازل* كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي، وأنظمة قياس المخاطر، وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على إستقرار الجهاز المصرفي ،فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها .

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية .

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية: من المخاطر الرئسية التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان والتي يقصد بها : المخاطر التي تنشا بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض واعبائه وفقا للشروط او المعايير* المتفق عليها عند منح الائتمان[1]

ويمكن تعريف خطر الائتمان بأنه " خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين،لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه واستطاعته وقيامه برد أصل القرض وفوائده" .

وبهذا فإن خطر منح الائتمان هو تعبير عن المخاطرة الناجمة من احتمال عدم استطاعة العميل تسديد مبلغ القرض واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وتبعا لهدا فكل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية لان الائتمان في كل الأحيان يتضمن تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص اهم أسباب نشوء مخاطر الائتمان ويمكن حصر أهمها في:

- عدم التطابق المعلوماتي بين البنك والعميل.
- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك.
- العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية.

---

[1] مفتاح صالح،معارفي فريدة،"**المخاطر الائتمانية،تحليلها،قياسها،ادارتهاوالحد منها**"،مداخلة مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر و الاقتصاد المعرفة :يومي16-18افريل2007،جامعة الزيتونه –الاردن-ص2.

***شخصية العميل**:اهم هدف تسعى اليه ادارة الائتمان عنداجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة،**القدرة على الاستدانه**: يعتبر احد اهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها ادارة الائتمان،**راس المال**: يقصد براس مال جميع الاصول المنقولة والغير المنقولة التي يمتلكها العميل، **الضمان**: ويقصد بالضمان مقدار مايملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، **المناخ العام**: ويمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل.

* **لجنة بازل دول إثنى عشر**(بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ، لوكسمبورغ) عام 1988، للمزيد من التفاصيل الرجوع الى مفتاح صالح مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] عبد الواحد غرده،**مرجع سابق ذكره**،ص22:.

الفرع الثاني:صور واركان المخاطر الائتمانية: تتعد صور وأركان المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية والتي سنتناولها كالتالي:

أولا:صور مخاطر الائتمان: تتعد مصادر وصورالمخاطر الائتمانية البنكية ،وتتسع دائراتها لتشمل كل الاطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به،فضلا عما تطرحه الظروف العامة التي تحيط بالعميل و البنك من مخاطر تؤثر في قرار منح الائتمان وهي كالأتي:

-مخاطرالتي تتصل بطبيعة العمليات المطلوب تمويلها و طبيعة نشاطها الذي تنتمي اليه:تتنوع هذه المخاطر في كل شكل من اشكال التسهيلات الائتمانية ،حيث تتميزهذه اشكال بعدد من المخاطر التي تنشأمن طبيعة العملية العملية ذاتها و الضمنات المقدمه والتطورات المستقبلية.

-مخاطر المرتبطةبالعميل:ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملاءته المالية ومقدرته على ادارة نشاطه أي بالعناصر الرئسية التي تمثل جدارته الائتمانية.

-مخاطر المرتبطة بالبنك مانح الائتمان: ان المصادر الرئسية للمخاطر التي تنشأ من داخل البنك ترتبط بعدم توافر الخبرات المتخصصةوالتي تمتع بالكفاءات التي تمكنها من القيام بعملها على احسن وجه ،كما تنشأ من ضعف أجهزة متابعة الائتمان المقدم للعميل.[1]

ثانيا:اركان المخاطر الائتمانية:

توجد المخاطر الائتمانية بصفة مستمرة لدى البنوك التجارية ،بل ان ما يتحقق من ربح لتلك البنوك انماهو ناتج عن التعامل الكفء مع تلك المخاطر والذي يقوم على أركان تتمثل فيما يلي:

-**مراجعة المخاطر الائتمانية** :وتهدف الى المراجعة الدورية للعملية الائتمانية للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات و الاجرءات والمعايير الائتمانية ،تقييم مدى التعرض للمخاطر الائتمانية.

-**تحليل المخاطر الائتمانية** :وتهدف الى تقييم للعناصر الكمية و النوعية المؤيده لجدارة العملاء في الحصول على الائتمان،وتقييم الاحتمالات استرداد الدين ،وإما لقدرة على تحقيق تدفقات نقدية تكفي لسداد اصل القرض وفوائده.

[1] ايمان أنجرو،"**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري)**"،مذكرة ماجستير ،جامعة تشرين،سوريا،2006-2007،ص ص49_52.

-**ادارة المخاطر الائتمانية** :وتهدف الى استخدام البنك لكافة الوسائل لتنمية نشاطاته،ورقابتها خلال منح الائتمان وذلك من خلال : -الاستراتجيات الائتمانية (سياسات منح الائتمان)؛ -تنظيم الوظيفة الائتمانية (عملية منح الائتمان وصرفه ومتابعة ورقابته وتحصيله)؛ -السياسات المحاسبية للقروض و إعداد التقارير عنها.[1]

الفرع الثالث :اساليب مواجهة المخاطر الائتمانية:تعد المخاطر الائتمانية جزءا طبيعيا من القرار الائتماني،حيث يصعب الى درجة الاستحالة ان نجد قرارا ائتمانيا خاليا من المخاطر،و القرار الائتماني في جوهره محاولة السيطرة على هذه المخاطر والنزول بها الى ادنى مستوى ممكن ،فبعد قيام البنك بتقدير نوع وطبيعة المخاطر التي تترتب على اقراض عميل ما ،تاتى مرحلة التالية التي تتمثل في اقتراح بعض الاجراءات الوقائية ، لكيفية التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها ،بهدف التغلب عليها والتقليل من اثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني،وفيما يلي بعض هذه الاساليب[2] :

بالنسبة للمخاطر المرتبطةبالعميل فيمكن التحكم بها،بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات، التي يرى انها قد تؤثر في قدرة العميل على إعادة الائتمان الذي تم منحه له.

-استفتاء الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية،فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته يكون للبنك الحق في اتخاذ الاجراءات للتصرف في الاصل الموضوع ضمانا ؛

-ويمكن التحكم في المخاطر المرتبطة بالبنك عن طريق تعزيز نظم الرقابية والمتابعة داخل البنك ،بهدف منع الوقوع في الاخطاء واكتشافها في الوقت المناسب ووضع الاجراءات الوقائية الملائمة ،وسلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من التسهيلات الائتمانية المختلفة[3] ؛

-كذلك قد تلجأ البنوك في حالة التسهيلات الكبيرة الحجم او ذات المخاطره المرتفعة الى نقل المخاطر الى أطراف أخرى ،حيث يتم طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم هذه التسهيلات تحت ما يسمى "الائتمان المشترك" ؛

-تبني أنظمة الخدمة في مجال اتخاذ القرار :تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة في اتخاذ القرارات[4] ؛

---

[1] حسين ديب،"**فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان ،دراسة حالة للبنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة**"،مذكرة ماجستير غير منشوره،اقتصاد وتسيير مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ص151.

[2] ايمان انجرو،**مرجع سبق ذكره**،ص52

[3] منير إبراهيم الهندي،"**إدارة البنوك التجارية(مدخل اتخاذ القرار)**"،ط3،المكتب الحديث ،الإسكندرية ،1996،ص230.

[4] يحيوش حسين ،**مرجع سابق ذكره**،ص ص4-5.

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية–الدراسات السابقة للموضوع: سنقوم في هذا المبحث الى عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وذلك من حيث الأهداف والنتائج واوجه الختلاف والتشابه.

المطلب الأول:الدراسات السابقة

❖ **دراسة:آيت عكاش سمير** [تسير مخاطر القرض في البنوك التجارية . دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري] مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب بالبليدة، جانفي 2005 تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الجيدة لخطر القرض وأهم مسبباته والتعرف على وسائل والطرائق التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير الخطر القرض ومعرفة الكيفية التي من خلالها تسيير خطر القرض، وهذا للوقاية منه أو لحصره في مجال ضيق بحيث لا يؤثر على نشاط ومردودية البنك حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة، وأهم ما توصل إليه الباحث ضرورة تزويد البنوك العمومية بإطارات ذات تكوين وكفاءات عالية مع محاولة رفع وترقية مستويات مستخدميها بواسطة برامج تدريبية مستمرة والعمل على تدنية المخاطر المحتملة إلى أقصى حد ممكن، من خلال العمل على تشخيص كامل ودقيق لحالة المؤسسة الطالبة للقرض وهذا بمعرفة وضعيتها المالية وإدراج التقنيات الحديثة في مختلف النشاطات البنكية كوضع نظام المقاصة الآلية لوحة القيادة لمراقبة التسيير في البنك وتسيير مخاطر، فهذا يؤدي لا محالة إلى تحسين التحكم في خطر القرض وتفعيل وزيادة دور هيئات الرقابة التي يضمها البنك المركزي، لاسيما مركزية مخاطر وعوارض الدفع، التي تساهم بدرجة كبيرة في تزويد البنوك والمؤسسات المالية بكل المعلومات اللازمة والتي تسمح لها بالتقليل من مخاطر عدم السداد، ضرورة تحديث التنظيم الداخلي للبنك، وهذا بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل متدخل في عمليات تسيير خطر القرض، الشيء الذي يسمح لها بالتسيير أفضل لخطر القرض والمحافظة على حقوق البنك.

❖ **دراسة: ميرفت علي أبو كمال** [الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفق للمعايير الدولية، بازل 2 " . دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين] الجامعة الإسلامية بغزة سنة 2007 تهدف هذه الدراسة إلى تقيم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الإئتمان التي تتبنها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الإئتمان وفق معايير والإرشادات الرقابية المعرفية الدولية، وقد استخدمت الباحثهعلى المنهج الوصفي التحليلي مع توزيع استبانه على مجتمع البحث لجمع البيانات الاولية، وأهم ما توصلت إليها : كفاءة إدارة العلمية الإئتمانية في البنوك، ونجاح معظم البنوك في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للبنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر الإئتمان .

❖ **دراسة: فاطمة بن شنة** [إدارة مخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة –دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية] مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2010 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار العام لإدارة مخاطر ودورها في تفعيل أدوات التحليل المالي والإئتماني للعمل على تخفيض من حدة الديون المتعثرة في البنوك وحثها على متابعتها وتحصيلها ومحاولة فهم تحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة مخاطر والحدة من تعثر الديون

وانهيار البنوك والتأكيد على أهمية مقررات بازل II في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مشكلة مخاطر الإئتمان ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقيم مخاطر الإئتمان في أحد البنوك التجارية وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن يكون القرار الإئتماني في البنوك الجزائرية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض وضرورة الاتصال بين البنوك بالمقترضين وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الإئتمان ومتابعته وتنمية مهارات العاملين بالبنوك من خلال التدريب المستمر والتأهيل في مجال التحايل المالي الإئتماني، وضرورة إنشاء مؤسسات التصنيف الإئتماني لتقيم البنوك والمؤسسات المالية والمقترضين.

❖ **دراسة فريد كورتل** واخرون، [ادارة مخاطر على القروض المصرفية–اشارة لحالة البنوك الجزائرية]، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 اوت 55 سكيكدة الجزائر، اهتمت هذه الدراسة بموضوع ادارة المخاطر القروض المصرفية ويعود الى تراجع دور المصرف كممول رئيسي وهام في النشاط الاقتصادي والتي تمحورت اشكاليتها في ادارة المخاطر في مجال منح القروض المصرفية واهميته المداخلة تتبع بعدين اساسيين هما القروض الممنوحة من طرف المصارف واهمية دراسة ادارة المخاطر في مجال منح القروض، ان الهدف من المداخلة يتوقف على معالجة الموضوع باسلوب مناسب وفق منهجية واضحة ومضبوطة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الى جانب اجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في احدى المصارف الجزائرية.

❖ MADOUHE YACINE**, La problénatique dévaluation du risque de crédit des PME par la Banque en Algérie,**mémoir Envue de l'obtention du diplômeDe Magister en SciencesEconomiques,universite mouloude mammeri de**,** tizi-ouzou 2010**.**

تهدف هذه الدراسة لتحديد المشاكل المعلومات التي تواجهها البنوك العامة في تقييم مخاطر الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والتأكد من أهم حشد الحوافز والظوابط لتحسين إدارة هذه المخاطر حيث إعتمدت **الدراسة** على المنهج التعاقدي على أساس مساهمات نظرية المالية للعقود وإجراء مسح ميداني لعينة من البنوك وجاء هذا بإعتبار أن البنوك العامة بمثابة الممول الرئيسي لتمويل الإقتصاد بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،الشركات الصغيرة والمتوسطة ،تجد صعوبة في الحصول على الإئتمان المصرفي،من خلال حرمانهم من التمويل لمشاريع قابلة للحياة،ومن المفارقات ،فإن مستوى القروض المتعثره للبنوك الدولة لاتزال مرتفعة ،ولاسيما في القطاع الخاص بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من احتكار البنوك العامة على سوق الإئتمان هذا وتشجيع المصارف على ضمان التمويل العام القوى لمطالبتهم غير التشكيل بسبب فائض السيولة الموجودة وهذا بطبيعة الحال على حساب الربحية.

المطلب الثاني:أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة: تختلف أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول إليه والموضوع الدراسة والأدوات المستعملة في الدراسة والتي سوف نقوم بمعالجتها في دراساتنا هذه كتالي:

أولا:أوجه التشابه: بعد عرض الدراسات السابقة وجدنا ان جل الدراسات ترتكز دراستها على البنوك التجارية، كما أنها تتشابه من حيث الهدف الذي ترغب في الوصول اليه،كما أنها تتشابه من حيث الهدف الذي ترغب في الوصول إليه،وقد إهتمت الدراسات إلى تطرق لمفهوم المخاطر البنكية وإدارة المخاطر ،وتشابهت هذه الدراسات أنها إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة لدراسة المؤسسات الطالبه للقرض وأهم ما توصلت له أنها تهدف إلى معالجة مخاطر القروض في البنوك و ذلك من أجل الوصول إلى حل لتخفيف من المخاطر المصرفية ومدى تطبيق البنوك للقواعد الإحترازية.

ثانيا:أوجه الإختلاف: تمايزت هذه الدراسات أن معضمها جرت في البنوك التجارية الجزائرية ماعدا دراسة" ميرفت "جرت في الجامعة الاسلامية فلسطين، وإختلفت كذلك من حيث المكان و زمن الدراسة الذي تمت فيه و العينة المدروسةوبتالي إختلفت في الادوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات فمنها استخدم التحليل المالي في إتخاذ القرار منح القرضومنها من استخدم أداة الإستبانه إلا أنها إجتمعت على إستنتاج واحد وهو الوصول لحل لإدارة المخاطرمحكمة وسليمة التي تساعد البنوك في التقليل من مخاطر القروض.

وهناك أوجه شبه واختلاف بين الدراسات يمكن تلخيصها في ان كل الدراسات أعطت أهمية في إدارة مخاطر القروض وفق معايير لجنة بازلوركزت على المستوى الكلي للبنوك الجزائرية أما مايميز دراستنا أنها تمت على المستوى الجزئي لإحدى الوكالات البنكية بولاية ورقلة وعالجت موضوع إدارة المخاطر القروض وذلك معرفة الأدوات أو على أي أسا س يقوم البنك في إتخاذ قرار منح القرضفي البنك الوطني الجزائري –BNA–المديرية الجهوية للإستغلال وكالة ورقلة خلال الفترة من2011الى2013.

خلا صة الفصل: تتعرض البنوك إلى مجموعة متنوعة من المخاطر، أهمها مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية،مخاطر السيولة، مخاطر السوق، تتفاوت هذه المخاطر في مدى تأثيرها على النشاط المصرفي للبنوك من مخاطر يمكن تهمشيها وتقبلها من طرف إدارة البنك إلى مخاطر تهدد كيانه يسعى البنك إلى تقليلها أو تجنبها، وتسعى البنوك من خلال وظيفة إدارة المخاطر إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات وعبر مراحل لتحكم في مختلف هذه المخاطر التي تجابهها،وعليه فان البنك قبل ان يقوم بعمليات الإقراض فانه يضع سياسات محكمة من اجل تفادى الوقوع في مخاطر الإقراض ذلك لتجنب حدوثها او الوقوع فيها.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد: بعد ان تطرقنا في الفصل السابق الى مفاهيم المتعلقة بالجانب النظري والذي يتناول مفهوم المخاطر البنكية وتعريف المخاطر وكيفية ادارتها، وفي الاخير تطرقنا الى معالجة احد المخاطر البنكية ومعايير منحها وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري لتقييم مخاطر الائتمانية مع الواقع العملي، لذلك سنتناول مبحث يتعلق بالادبيات التطبيقية كما قسمنا هذا المبحث الى مطلبين الاول نقدم فيه ادوات وطريقة جمع المعلومات للدراسة التي تساعدنا في معالجة النتائج، اما المبحث الثاني لعرض ومناقشة النتائج لكي نبرهن على مدى صحة الفرضيات اونفيها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات؛

المبحث الثاني: النتائج ومناقشاتها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات: قبل أن نبدأ في كيفية إدارة المخاطر القروض البنكية (مخاطر الائتمان) في البنوك التجارية نوضح في هذا المبحث بعض جوانب الدراسة وعينتها وتحديد متغيراتها، وكيفية إدارتها، وكذا الأدوات المستعملة، كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة : يحتوي هذا المطلب على ثلاثة فروع الأول مجتمع وعينة الدراسة،أما الثاني فتطرقنا فيه لطريقة جمع وتلخيص المعطيات بينما الفرع الثالث تم فيه تحديد متغيرات الدراسة،وكيفية إدارتها .

الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة: يعد مجتمع الدراسة "البنوك التجارية"فقد اخترنا منها عينة " بنك الوطني الجزائري" وكالة ورقلة الجهوية للاستغلال 184 فقمنا بإدارة مخاطر القروض عن طريق دراسة ملف قرض استثماري لمؤسسة SARL

اولا:تقديم البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم،تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري،وبالضبط في 13 جوان1966م بالجزائر العاصمة،ويضم البنك الوطني الجزائري حاليا 200 وكالة موزعة على 17مديرية جهوية.

تعريف مديرية شبكة الاستغلال_184_ورقلة: تعتبر مديرية شبكة الاستغلال_184_ورقلة إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03محرم1415هـ الموافق ل13يونيو 1994م بمقر نهج جبهة التحرير الوطني ورقلة على يد السيد محمد ترياش المدير الأول لها وحاليا ممثلة من قبل السيد سيساوي محمد شريف ويقدر رأسمالها416000000.00دج .

مهامه واهدافه: للبنك الوطني مجموعة من المهام والاهداف نذكرها كتالي:

مهام البنك الوطني الجزائري BNA.

كما لكل مؤسسة اهداف مسطرة فلا بد من مهام تقوم بها من اجل تحقيقها فالبنك الوطني له اهداف مسطرة على المدى الطويل والمتوسط من الاستراتيجية الخاصة والعامة للبنك نذكرمنها:

- تنفيذ برامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير والمتوسط الاجل وفق الأسس المصرفي التقليدية ؛

- اقراض المنشأة الصناعية منها العامة والخاصة ؛
- خصم الاوراق التجارية ؛
- قبول الودائع من طرف الجمهوروبختلف المؤسسات لاعادة استثمارها؛
- اعطاء الضمانات لكل الاسواق العمومية ؛
- التدخل في عمليات الصرف لأجل او العاجل ؛
- يلعب دور "البنك المراسل" بالنسبة للبنوك الاجنبية ؛
- اكتتاب خصم، تكفل، شراء الاوراق التجارية ؛
- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الانتاج.

أهداف البنك الوطني الجزائري BNA.

هناك عدة أهداف يسعى إلى تحقيقها البنك الوطني BNA وهي:

✓ التكفل بإدارة أموال الدولة ؛

✓ تسهيل وتسيير الحسابات وكذا العمليات المحاسبية ؛

✓ تلبية حاجات المواطنين وضمان أموالهم ؛

✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التمويلات اللازمة للتطور التجاري وذالك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق؛

✓ توسيع ونشر الشبكة وتقريبها من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛

✓ تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية ؛

✓ تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية والنقدية .

ثالثا:انواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري BNA: يعتمد البنك الوطني الجزائري في تعاملاته على نوعين من القروض هما:

1– القروض الاستثمارية **dinvestissementsCrédits**: في كل القروض التي تمنح من اجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات اجل قصير او متوسط، حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى هذا النوع من القرض (CMT، CCT) يقلل من مخاطر التي تواجه البنك.

2– قروض الاستغلال dExploitationCrédits: وهي القروض الأكثر تداولا لدى البنك الوطني الجزائري.

الفرع الثاني:طريقة جمع وتلخيص المعلومات: من اجل انجاز هذه الدراسة، واختبار فرضيتها قمنا بجمع المعطيات اللازمة عن طريق مايلي:

تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في بعض الأرقام من الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة (2011_2013) التي حصلنا عليها من البنك:

وذلك اعتمادا على ميزانيات البنك الوطني الجزائري BNA خلال فترة (2013/2011) التي تمكننا من كيفية دراسة خطر القروض وهذا لمعرفة خطر هذا القرض وكيف نقوم بتقييم القرض الممنوح وما هي الإجراءات التي يتخذها البنك عند منح القرض .

المطلب الثاني : الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة: من اجل الاجابة عن اشكالية والفرضيات الدراسة تم استخدام اسلوب دراسة حالة لملف قر ض زبون لدى البنك الوطني الجزائري وبهدف الوصول إلى نتائج المرجوة من البحث وبالاستعانة بالقوائم المالية من أجل معالجة البيانات المجمعة،ومقابلات شفوية حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع أشخاص لهم صلة مباشرة بموضوع الدراسة ومن بينهم المكلفين بالقروض والمختصين الذين لديهم خبرة في مجال منح القروض ودراستها، إضافة إلى ذلك ملاحظة الوثائق المقدمة من طرف الوكالة من أجل الإجابة عن الإشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها ثم الاعتماد التحليل المالي واستخدام النسب المالية كما تم استخدام برنامج EXCEL2007

المبحث الثاني :تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة : بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول فيما يلي تطبيقا لإدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية بالاستعانة بالقوائم المالية لأحد الوكالات البنكية (البنك الوطني الجزائري BNA-وكالة ورقلة-184)، والهدف من التطبيق التقرب أكثر إلى الواقع واختبار ما تم الوصول إليه في الجانب النظري وفرضيات الدراسة.

المطلب الأول :نتائج الدراسة التطبيقية: سنتعرض في هذا المطلب نتائج الدراسة التوصل اليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها، تلخيصها ومعالجتها.

الفرع الاول :ادارة مخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري BNA: إن إدارة البنك ولتجنبها لمخاطر الإقراض التي يمكن أن يتحملها هذا الأخير، تعمل على تحديد تشكيلة متنوعة من القروض والتي يمكن توزيعها على تواريخ استحقاق مختلفة كالقروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، أو توزيعها على مناطق جغرافية بحسب قدرة البنك على التحكم في إدارتها والرقابة عليها،إلا أن هذا لا يعني إغفال الدراسة العلمية والتزام بالحيطة والحذر عند اتخاذ قرار منح القرض،وبالتالي سوف نتطرق إلى دراسة ملف قرض عن طريق التحليل المالي .

اولا :عندما يتقدم عميل الى البنك لطلب قرض من البنك يطلب منه المكلف بالدراسات في البنك ملف يتضمن مجموعة من الوثائق لمنحه القرض.

التوطين البنكي(Domiciliaton):وهو الحساب البنكي التابع للزبون الذي يحمل جميع المعلومات على الزبون .

طلب الزبون(La Demande): والذي يحدد به مبلغ القرض وطبيعته، ومدى الحاجة إليه والضمان المقدم .

الوثائق المرفقة(Les Documents):تعتبر هذه الوثائق هي عبارة عن إثبات الهوية للزبون ووضعيته المالية، وتتمثل في:

- بطاقة الهوية؛
- السجل التجاري؛
- الرقم الجبائي؛
- إثبات الوضعية الجبائية؛
- إثبات الوضعية الشبه جبائية؛
- اتفاقية أو صفقة؛
- الجداول المالية؛
- الميزانية المالية لمدة ثلاثة سنوات الأخير والميزانيات التقديرية؛
- الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية؛

ـ بعد استلام الملف يبدأ المكلف بالدراسات في الوكالة البنكية بدراسة الملف القرض،باستخدام وثيقة اتخاذ القرار بحيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي : طبيعة المؤسسة، مبلغ القرض،الميزانيات.

طبيعة المؤسسة:

حيث يقوم المكلف بالدراسات بوصف العميل المقترض وذلك من حيث (التسمية التجارية،تاريخ نشأة المؤسسة،اسم المسير،طبيعة النشاط،رقم التسجيل في السجل التجاري، وكذا تاريخ بداية تعامل المؤسسة مع البنك) مع أهم ما يتعلق بالعميل ونشاطه.

طبيعة المؤسسة محل الدراسة:مؤسسة SARLهي عميل قديم لبنك BNAيتمثل نشاطها الرئيسي في اشغال البناء والري وكراء المعدات الخاصة بالاشغال البناء نشات في سنة 2005 استفادة من عدة قروض منذ2006.

قامت بوضع ملفها لدي مصالح البنك والمتمثل في طلب قرض استثماري متوسط المدى،حيث تقدر تكلفة المشروع الاجمالية 15.680.000دج أما قيمة القرض الاستثماري فكانت تقدر بـ96.000.000.00دج، مدته 5 سنوات وسنة اعفاء.

ثانيا: بعد قيام مكلف الدراسات بدراسة طلب القرض يقوم بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لمعرفة القدرة المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي،وهي اهم خطوة يتم على اساسها اتخاذ قرار منح او رفض القرض ويتم هذا من خلال الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة، حيث يقوم المكلف بالدرسات بتحويل الميزانيات المحاسبية الى ميزانيات مالية،ومن تم تحسب النسب المالية.

1_التحليل المالي: وتتمثل في الوضعية المالية و المؤشرات

- **الوضعية المالية للمؤسسة:**يقوم المكلف بالدراسات بالاستعانة بالميزانيات المالية بحساب اهم النسب والمؤشرات المالية وهي كالتالي:

1- التحليل بواسطة المؤشرات المالية:

➢ **الجدول رقم (2-1): الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية(انظرالملاحق01_02_03).**

الوحدة:دج

السنوات	2011	2012	2013
الأصـــول			
الأراضـي	9119176	9119176	9119176
المبـــاني	5689812	5689812	5689812
تثبيتات عينية أخرى	9917353	20269707	15811933
تثبيتات جاريـة	359743	1101063	2588626
مجموع الأصول الثابتة	**25086084**	**36179758**	**33209547**
المخـزونـات	-	3406749	7216029
الزبـائـن	39173182	7540785	13032008
مدينـون آخرون	2329149	8029450	90689
ضرائب ورسـوم	1500000	2630937	1944652
خزينـة الأصول	3589346	3117691	7113652
مجمـوع الأصول المتداولة	**46591677**	**24725612**	**29397030**
مجمـوع الأصـــول	**71677761**	**60905370**	**62606577**
الخصـــوم			
رأس المـال	789725	32242105	33326152
النتيجـة الصافية	1396981	1084047	2717601
أمـوال خاصـة أخرى	34558979	-	-
مجموع الأموال الخاصـة	**36745685**	**33326152**	**36043753**
قروض وديون أخـرى	2479538	12960163	14892207
مجموع ديون طويلة الأجـل	**2479538**	12960163	14892207
المـوردون	23870584	11534310	7323877
ضرائـب	6806019	1999833	2629396
ديـون أخـرى	1775934	1084912	1717344
خزينة الخصوم	_	-	-
مجموع الديون قصيرة الأجل	**32452537**	**14619055**	**11670617**
مجمـوع الخصـوم	**71677760**	**60905370**	**62606577**

الصدر:من إعداد الطالبةاعتمادا على المعطيات

➢ **الجدول (2-2)يوضح مؤشرات التوازن المالي**:الوحدة:دج

السنوات / المؤشر	2011	2012	2013
راس المال العامل	14.139.139	10.106.557	17.726.413
الاحتياج في راس المال العامل	10.549.794	6.988.866	10.612.761
الخزينة	3.589.346	3.117.691	7.113.652

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق على المؤشرات : نلاحظ أن رأسمال العامل موجب في كل المراحل، وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمؤسسة وملاءتها، وبالتالي فهي تتمتع بها مش أمان كبير يسمح لها بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فكل الموارد الدائمة تغطي الأصول الثابتة.

أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل فهي موجبة وكبيرة خاصة في سنة2013، والذي قد يكون راجعا إلى زيادة نشاط المؤسسة وزيادة حاجاتها، ولكن نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال ثلاث سنوات، وهذا ما يعني أن رأس المال العامل، غطى كل إحتيجات رأس المال العامل وهو مؤشر جيد على ملاءة المؤسسة .

2-التحليل بواسطة النسب المالية:منخلال الجدول رقم (2-1)يقوم المكلف بحساب النسب المالية التالية:

اولا: نسب التمويل :

1-نسب التمويل الاصول الثابته= الاموال الدائمة/الاصول الثابته الصافية

نسب التمويل الاصول الثابته(2011)= 25086084/36745685 = 1.46

نسب التمويل الاصول الثابته(2012)= 33326152 /36179758 =0.92

نسب التمويل الاصول الثابته(2013)=33209547/36043753 = 1.08

و الشكل الموالي يوضح تطور نسب التمويل الاصول الثابته خلال ثلاث سنوات

الشكل(2-1) :تطور نسب التمويل الاصول الثابته

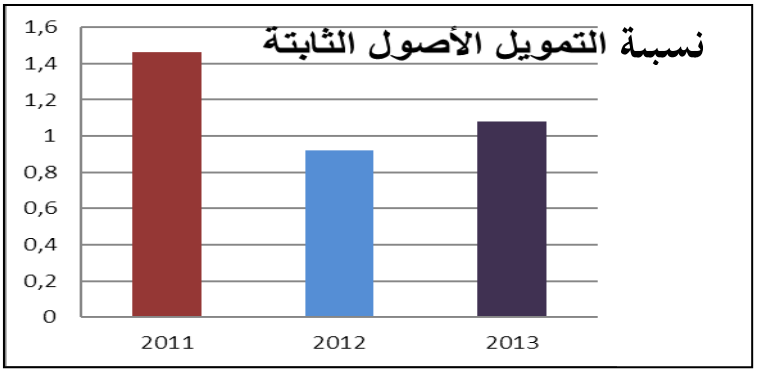

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تمول الأموال الدائمة كل الأصول الثابته،فالنسبة اكبر من الواحد خلال سنتين 2011و2013 فهذا يعني ان المؤسسة في وضعية جيده وانها تحقق هامش امان كبير، والذي يتمثل في وجود راس مال عامل دائم، و تناقصت إلى 0،92 في سنة 2012 عدم قدرة الأموال الدائمة في سنة 2012 على التغطية الكاملة للأصول الثابتة وبالتالي إما تلجأ لتغطية من خلال رفع الإقراض طويل الأجل أو تقع في إشكالية تمويل ديون قصيرة الأجل.

2-نسب التمويل الخارجي=الديون /مجموع الاصول

نسب التمويل الخارجي(2011)= 71677761/34932075 = 0.48

نسب التمويل الخارجي(2012)= 60905370/27579218 = 0.45

نسب التمويل الخارجي(2013) = 62606577/16609551 = 0.26

و الشكل الموالي يوضح تطور نسب التمويل الخارجي

الشكل(2-2) : تطور نسب التمويل الخارجي

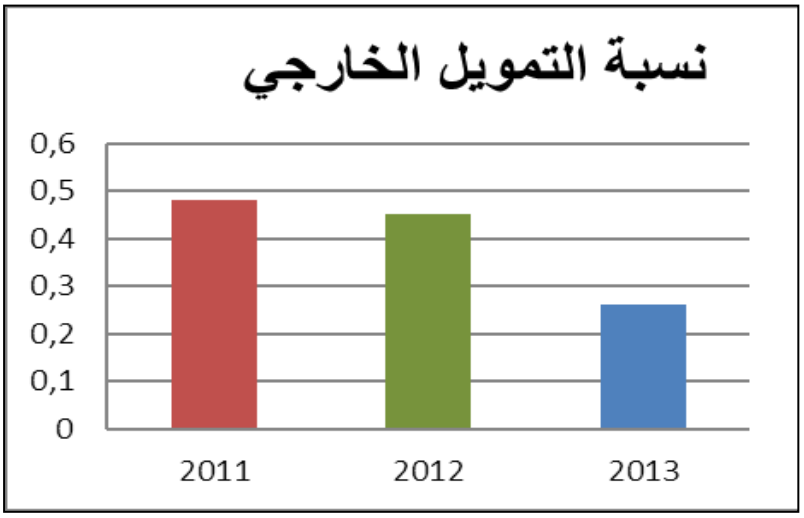

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ في سنتي 2011و2012 ان مجموع الديون تمثل نسبة 48%و45%على التوالي من مجموع الاصول وهي نسبة كبيرة نوعا ما، ولكن ابتدا من سنة2013 تبدا في انخفاض وهي نسبة حسنه ويمكن ان تنخفض بفعل اثر رافعة السالب إذا زادت الديون عن حجمها اكبر من50%.

3-نسب الاستقلالية المالية=الاموال الخاصة/مجموع الديون

نسب الاستقلالية المالية(2011)= 34932075/35348704=1.01

نسب الاستقلالية المالية(2012)= 27579218/32242105 = 1.16

نسب الاستقلالية المالية(2013)= 26562824/33326152 = 1.25

و الشكل الموالي يوضح تطور نسبة نسب الاستقلالية المالية خلال ثلاث سنوات

الشكل(2-3) : تطور نسبة نسب الاستقلالية المالية

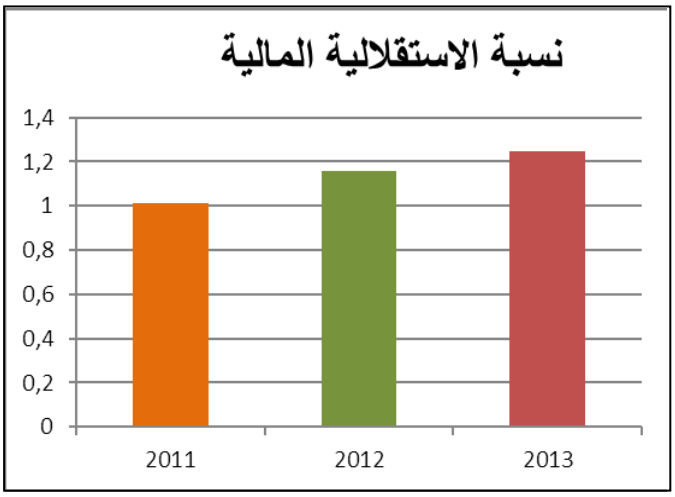

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ في السنوات الثلاث ان هذه النسبة اكبر من الواحد، وهذا يعني ان الاموال الخاصة اكبرمن مجموع الديون، وبالتالي فالمؤسسة في هذه الحالة تملك قدرة كافية، على تسديد ديونها وقدرتها على الاقتراض من المؤسسات المالية.

4-نسب تغطية مخاطر الاستغلال= FR / حقوق+مخزونات

نسب تغطية مخاطر الاستغلال(2011)=43002331/3214139140= 0.

نسب تغطية مخاطر الاستغلال(2012)=21607921/10106557= 0.46

نسب تغطية مخاطر الاستغلال(2013)= 22283378/17726413 = 0.79

والشكل الموالي يوضح تطور نسب تغطية مخاطر الاستغلال خلال ثلاث سنوات

الشكل(2-4) : تطور نسب تغطية مخاطر الاستغلال

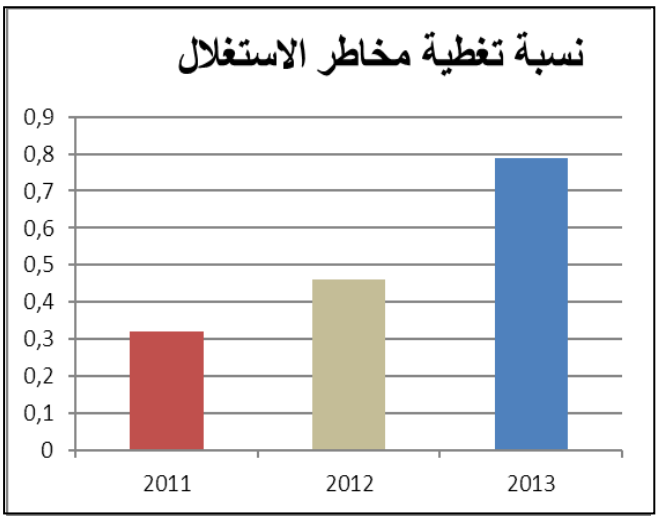

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

من خلال السنوات المدروسة نلاحظ تزايد في نسبة تغطية مؤسسة لمخاطر الاستغلال أي ان المؤسسة تغطي الخلل الممكن حدوثه لدورة قصيرة الأجل وهي دورة الاستغلال أي ان المؤسسة في آمان مالي من ناحية المشاكل المتعلقة بالسيولة في الأجل القصير الممكن حدوثها من دورة نشاط الاستغلال لان المعدل ارتفع من 0،32 في سنة 2011 إلى 0،79 في سنة 2013.

ثانيا:نسب السيولة

1-نسب السيولة العامة=الاصول المتداوله/الديون قصيرة الاجل

نسب السيولة العامة(2011)= 32452537/46591677 =1.43

نسب السيولة العامة(2012)= 14619055/24725612 =1.69

نسب السيولة العامة(2013)= 11670617/29397030 =2.51

والشكل الموالي يوضح تطور نسب السيولة العامة خلال ثلاث سنوات.

الشكل(2-5) : تطور نسب السيولة العامة

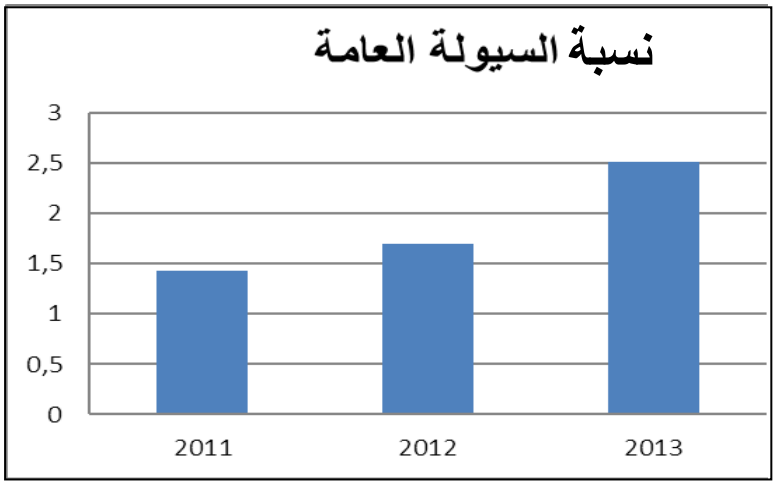

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ هذه النسب اكبر من الواحد في السنوات الثلاث، فهذا يعني ان الاصول المتداوله غطت الديون قصيرة الاجل، وان المؤسسة في حالة جيده، وذات هيكل مالي جيد.

2-نسبة السيولة الفورية=القيم الجاهزة/الديون قصيرة الاجل

نسبة السيولة الفورية(2011)= 32452537/3589346 =0.11

نسبة السيولة الفورية(2012)= 14619055/3117691 =0.21

نسبة السيولة الفورية(2013)=11670617/7113652 = 0.60

الشكل الموالي يوضح تطور**نسبة السيولة الفورية** خلال ثلاث سنوات.

الشكل(2-6):تطور نسبة السيولة الفورية

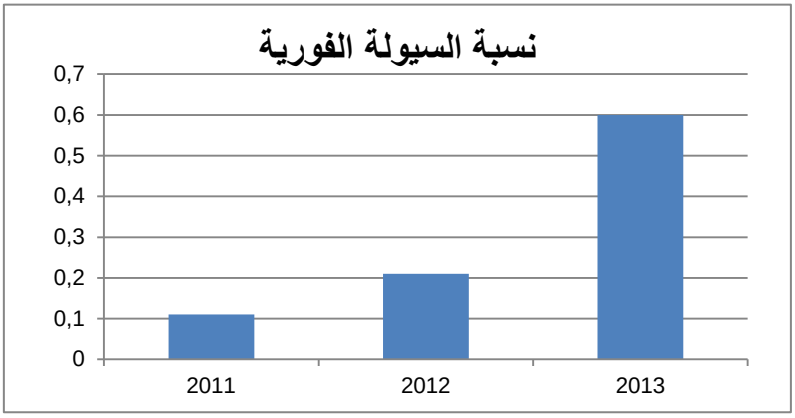

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ في السنوات الثلاث أن هذه النسب اقل من حد الضمان0.3خلال سنتين 2011و2012 فهذا يسمح لنا بالقول ان المؤسسة لاتسير اموالها بشكل جيد، الا ان في سنة 2013ارتفعت بنسبة 0.6وهذا يعني ان المؤسسه استثمرت اموالها في اصول اخرى وحصلت على ارباح من ورائها.

ثالثا:نسب الوفاء:

1-نسب المديونيه=الديون المتوسطه وطويلة الاجل/الاموال الخاصة

نسب المديونيه(2011)= 35348704/2479538 =0.07

نسب المديونيه(2012)= 32242105/12960163 = 0.40

نسب المديونيه(2013)= 33326152/14892207 = 0.44

والشكل الموالي يوضح تطور نسبة المديونية خلال ثلاث سنوات

الشكل(2-7): تطور نسبة المديونية

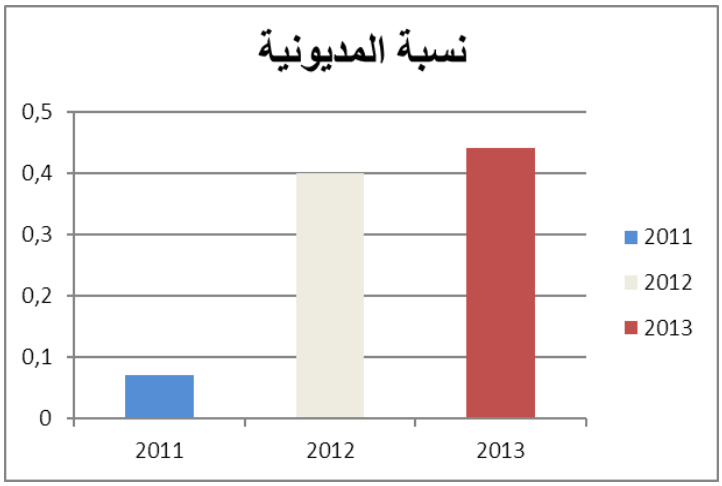

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ أن النسب أعلاه اقل من الواحد خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن الزبون في حالة سيئة وعليه أن يراجع هيكله المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

2-نسبة القدرة على السداد=الديون المتوسطة وطويلة الاجل/قدرة التمويل الذاتي

نسبة القدرة على السداد(2011)= 11878400/2479538 =0.20

نسبة القدرة على السداد (2012)= 11878400/12960163 =1.09

نسبة القدرة على السداد(2013)= 11878400/14892207 =1.25

والشكل الموالي يوضح تطورنسبة القدرة على السداد خلال ثلاث سنوات

الشكل(2-8) : تطور نسبة القدرة على السداد

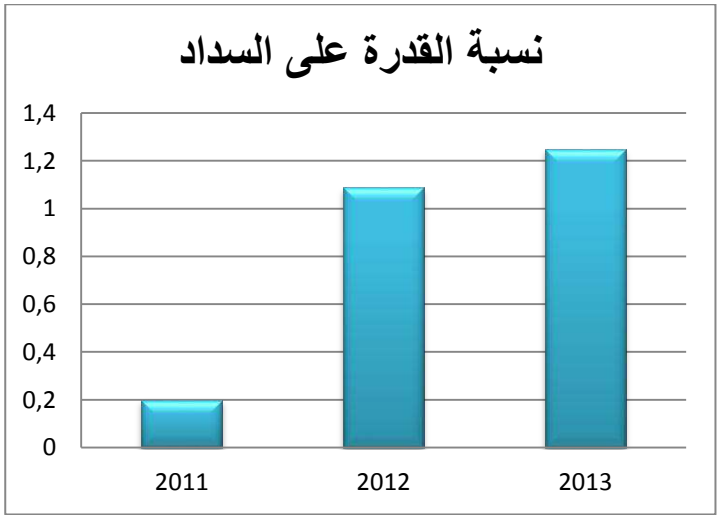

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ في سنة 2011ان المؤسسة ليس لديها القدرة على السداد عدا في سنة 2012 و2013 فهي اكبر من 0،5 معنى الديون المؤسسة تمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها وبالتالي أصبحت المؤسسة لديها القدرة على تسديد الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وذلك عن طريق قدرة التمويل الذاتي التي تحققها وهي نسبه جيده للمؤسسة.

4- نسب النشاط

معدل دوران المخزون المنتوجات النهائية=مخزونات/رقم الاعمال

معدل دوران المخزون المنتوجات النهائية (2011)= 0 / 46665804 =0

معدل دوران المخزون المنتوجات النهائية(2012)= 32204634/3406749 =36

معدل دوران المخزون المنتوجات النهائية (2013)= 73838343/7216029 =32.4

والشكل الموالي يوضح تطور معدل دوران المخزون المنتوجات النهائية خلال ثلاث سنوات.

الشكل(2-9): تطور معدل دوران المخزون المنتوجات النهائية

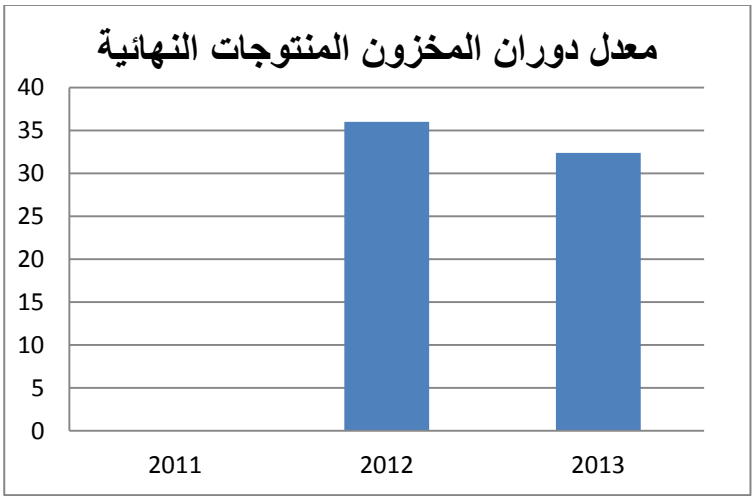

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

من خلال حساب معدل دوران المخزون، نجد أن العميل يتبع سياسة رشيدة تجعله يجد صعوبة في تصريف منتجاته.

5-نسب المردودية

1- نسب المردودية الاقتصادية=النتيجه الصافية ×100/مجموع الاصول

نسب المردودية الاقتصادية(2011)= 1396981×71677761/100= 1.94

نسب المردودية الاقتصادية(2012) = 1084047×60905370/100= 1.77

نسب المردودية الاقتصادية(2013)= 2717601×62606577/100 = 4.34

والشكل الموالي يوضح تطور نسب المردودية الاقتصادية خلال ثلاث سنوات

الشكل(2-10): تطور نسب المردودية الاقتصادية.

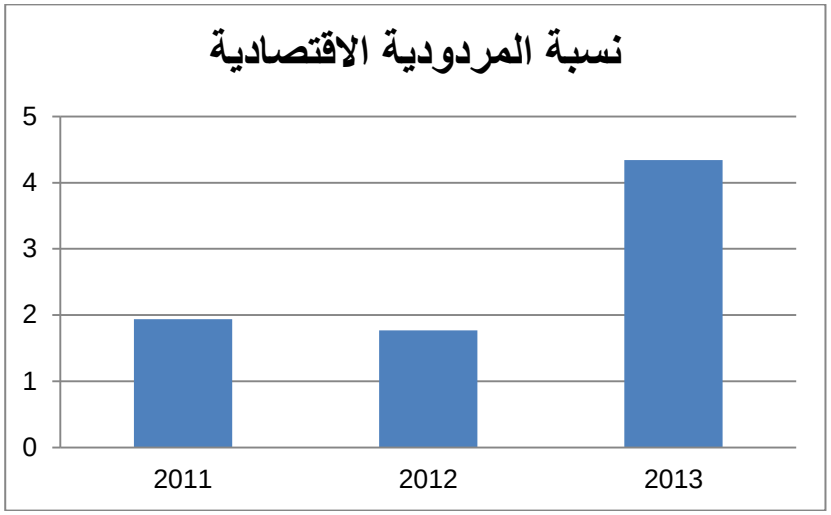

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتيجة الصافية نسب لا باس بها من الأصول طيلة السنوات وهي في تزايد مرتفع في سنة 2013وهي نتيجة جيده بالنسبة للبنك.

2-نسبة المر دودية الصافية=النتيجة الصافية×100/رقم الأعمال

نسبة المر دودية الصافية (2011)= 466655804/100×1396981 =0.29

نسبة المر دودية الصافية (2012)= 32204634/100×1084047 =3.36

نسبة المر دودية الصافية(2013)= 73838343/100×2717601 =3.68

والشكل الموالي يوضح تطور نسبة المر دودية الصافية.

الشكل(2-11): تطور نسبة المر دودية الصافية

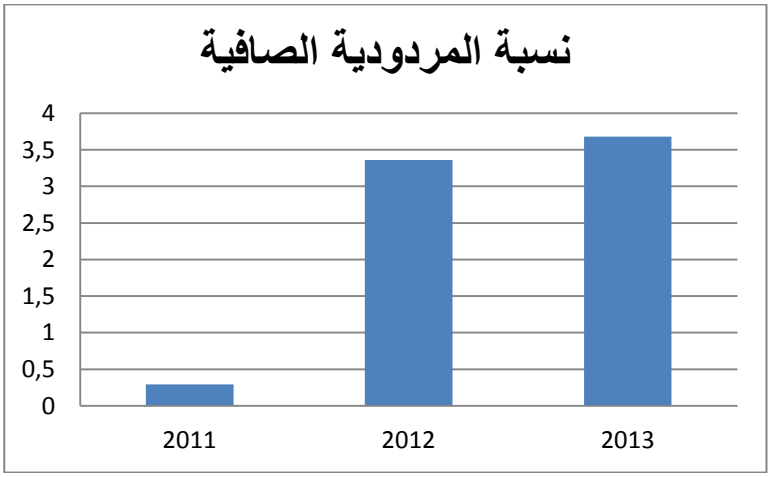

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على النسب اعلاه وبرنامج **excel**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المر دودية النشاط خلال السنوات الثلاثة متزايدة وفي تحسن مستمر وهذا مؤشر جيد للبنك اذ يزيد من ثقته في إمكانية المؤسسة على تسديد قيمة القرض.

2_دراسة وتقييم المشروع: فبعد الدراسة التحليلية والمالية للمؤسسة يقوم البنك بدراسة وتقييم المشروع من طرف المؤسسة وهذا من خلال إتباع جملة، من المعايير تساعدنا للوصول الي نتائج يقينية وصحيحة بشأن المشروع .

ومن أجل ذلك، يقوم البنك بنوع أخر من التحليل، والذي يتمثل في دراسة المشروع محل التمويل وأفاقة المالية المستقبلية، أي يقوم بتحليل تقني واقتصادي للمشروع موضوع التمويل، لأن الوضعية المالية الجيدة الحالية للمؤسسة، يمكن أن تؤثر فيها النتائج السيئة للمشروع محل التمويل، وهذا ما يعرض أموال البنك للمخاطر.

من خلال هذا التحليل يمكننا معرفة او تقدير القيمة او ربحية هذا المشروع لمساعدة في قبول او رفض طلب القرض.

الجدول (2–3) يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية الماليةللسنوات التقديرية (2014–2015–2016 –2017–2018): **الوحدة:دج.**

السنوات	2014	2015	2016
الأصـــــــــول			
الأراضي	9119	9119	9119
المبـاني	5690	5690	5690
تثبيتات مالية اخرى	47606	47606	47606
سلفيات واصول مالية اخرى	2589	10 000	20 000
مخصصات اهتلاك	24436	32858	41280
مـخزونات	6400	8420	9520
زبائـــــن	8200	15460	25750
ضرائب ورسوم	2340	3970	2130
القيم المنقولة	–	–	–
خزينة الاصول	9980	10841	13663
مجموع الاصول	**67488**	**78248**	**92198**

الخصـــــوم			
39809	39809	39809	رأس المـال
17457	15250	12522	النتيجة الصافية
27772	12522	_	أموال خاصة أخرى
5760	9457	11378	ديـون مالية
980	880	960	مـوردون
420	330	230	ضـرائب
92198	78248	64899	مـجموع الخصـوم

السنوات	2017	2018
الأصـــــــول		
الأراضي	9119	9119
المبـاني	5690	5690
تثبيتات مادية اخرى	47606	47606
سلفيات واصول مالية اخرى	25000	30000
مخصصات الاهتلاك	44416	47552
مـخزونات	12560	15780
زبائـــــن	30770	35980
ضرائب ورسوم	2450	3100
القيم المنقولة	10 000	20 000
خزينة الاصول	11614	9962
مجموع الاصول	110393	129685
الخصوم		
رأس المـال	39809	39809
النتيجة الصافية	20255	21762
اموال خاصه اخرى	45229	65844
ديـون مالية	3840	1920
مـوردون	750	470
ضـرائب	510	240
مـجموع الخصـوم	67394	84822

من خلال الجدول اعلاه نقوم بحساب مايلي:

1_قدرة التمويل الذاتي CAF:

CAF : النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك

الجدول رقم (2–4) : يوضح قدرة التمويل الذاتي لسنوات الخمسة.الوحدة:دج

السنوات	1	2	3	4	5
نتيجة الدورة	12522	15250	17457	20255	21762
مخصصات الاهتلاك	8422	8422	8422	3136	3136
CAF	20944	23672	25879	23391	24898

المصدر:من إعداد الطالبة.

2–القيمة الحالية الصافية VAN:

$$\mathbf{VAN} = caf_1 (1+i)^{-1} + caf_2 (1+i)^{-2} + \ldots\ldots\ldots Caf_5 (1+i)^{-5} _ \mathbf{I_0}$$

$$\mathbf{VAN} = 20944(1+0{,}0725)^{-1} + 23672\ (1+0{,}0725)^{-2} + 25879\ (1+0{,}0725)^{-3} + 23391(1+0{,}0725)^{-4} + 24898\ (1+0{,}0725)^{-5} _ 15680000$$

$$= 96310627{,}19_15680000$$

VAN=80630627,19

VAN>0المشروع في ربحية اقتصادية و يحقق ربح أو فائض و هو مقبول

***معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار** = $\frac{\text{قيمةالمشروع } I_0}{\text{متوسط CAF}}$

متوسط CAF= $\frac{CAF}{5}$

$$2\ 375680 = \frac{11878400}{5}$$

- معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار:

$$0.79 = \frac{15680000}{2375680}$$

- فترة استرداد القرض الاستثماري هوسبعة أشهر و تسعة ايام.

***معدل استرداد قيمة القرض** = $\frac{\text{قيمة القرض}}{\text{متوسط}\ \boldsymbol{CAF}}$

- قيمة القرض= قيمة المشروع × 60%

0.60 × 15680000 =9408000

- معدل إسترداد قيمة القرض = $\frac{15680000}{2375680} = 0.66$

فترة استرداد قيمة القرض هي ستة أشهر و ستة أيام

ثالثا:اتخاذ قرار منح القرض: بعد قيام مكلف الدراسات بإجراء الدراسة التحليلية لملف قرض استثماري توصلنا إلى أن المشروع الاستثماري مجدي وذو مردودية،و هذا من خلال حساب المؤشرات المالية،و القيمة الحالية الصافية، ومدة استرجاع الاستثمار،ومدة استرجاع القرض.

نلاحظ أن مدة استرجاع القرض، ومدة استرجاع الاستثمار قصيرة جدا ولكن هذا في الإطار الحسابي فقط أما عمليا فيكون اتخاذ قرار منح القرض كالآتي:

منح البنك مؤسسة قرض لتمويل مشروع استثماري متمثل في كراء معدات الخاصة بأشغال البناء للقيام بما جاء في اتفاقيات العمل للمؤسسة.

قيمة الاستثمار تقدر قيمته بـ 15680000دج يقوم البنك حسب التعليمات بتمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة 60 % كأقصى حد.

فتصبح قيمة القرض 15680000× 60 % = 9408000دج

مدة القرض خمسة سنوات مع سنة اعفاء.

طريقة التسديد كل ستة اشهر.

رابعا:الضمانات: يقوم المكلف بالدراسات بتحرير الضمانات القانونية مع الزامية تحديد مدى فعالية الضمان الانسب لمواجهة خطورة عدم التسديد القرض ففي هذه الحالة يقوم البنك بجمع الضمانات التي تناسب نوعية القرض المقدم وهي تتمثل في :

_ اتفاقية قرض الاستثمار التي يمضيها المدير مع العميل وملحق الاتفاقية قرض الاستثمار

تحتوي الاتفاقية على طوابع مسجلة في مصلحة الطابع والتسجيل في مديرية الضرائب وكذالك يقوم البنك بإنجاز سند لأمر بقيمة القرض، كما قدم لنا الزبون رهن رسمي قطعة ارض 45500 متر مربع قيمتها139 مليون دج مقدرة من طرف الخبير بتاريخ 2011/ 08/09،

_ رهن حيازي على سيارة من النوع تويوطا هليكس مقدرة من طرف الخبير بقيمة2062000 مليون دج ومعدات حفر من النوع هونداي بقيمة 1217000مليون دج.

_ وثيقة التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية وتكون لفائدة البنك الوطني الجزائري .

_ وثيقة التأمين ضد جميع المخاطر على المعدات لفائدة البنك الوطني الجزائري .

الفرع الثاني:عملية تحصيل قيمة القرض في البنك الوطني الجزائري: في حالة وقوع خطر يقوم البنك بمجموعة من الاجراءات لكي يقوم بمعالجته فورا هذه الاخطار التي تكون ناتجه غالبا عن عدم السدادفإن البنك عندما يقع في الخطر كاول خطوة يقوم بها مراسلة العميل بوجيهه رسالة عادية مضمنة الوصول بعلمه بتاريخ السداد فإذا استجاب العميل فإن البنك يحمله مبلغ الدين مضيفا له مبلغ التأخير وهذه المرحله تسمى بمرحلة ما قبل المنازعات (مرحلة التحصيل الودي)

اما في حالة عدم استجابة العميل لرساله فإن البنك يحول الملف مباشره الى مرحلة النزاعات والتي يتم فيها رسالة عبر محضر قضائي فإذا استجاب بدفع فإن البنك في هذه الحالة يقوم باعطاء مهلة اخرى للعميل وتسمى باعادة جدولة الدين اذا كان سبب التأخر مقنعاعن الدفع، و أما في حالة عدم الاستجابة فإن البنك يقوم بتوجه الى بيع ضمانات وهذا حسب المادة10/03 اذا لم يسدد العميل في تاريخ استحقاق يصبح الدين ملك تصرف البنك وهذا بامر اداء من رئيس المحكمة لتنفيد بيع الضمانات ثم يتجه البنك الى تجميد حسابات العميل في البنوك اخربلتحصيل حقه اذا وجد سيولة او املاك لدى العميل وهذا ما يدعى بالحجز القانوني وهذا برجوع الى القضاء ويسمى الحجز القضائي ويكون الحجز على المعدات العميل كل هذه الاجراءات كي يقوم البنك بتحصيل حقه ومن جهة اخرى فإن البنك يضع ملف في صندوق ضمان القروض لاسترجاع حقه مع ترك مصلحة المنازعات تقوم بمتابعة العميل لتحصيل الدين .

الفرع الثالث:مناقشة النتائج المتوصل إليها: يتم إدارة مخاطر الائتمان في البنك الوطني عن طريق عدة إجراءات يقوم بها البنك قصد مواجهة هذه المخاطر من خلال تخفيف احتمالات حدوثها ويتم ذلك عبر خطوات يقوم بها قبل منح الائتمان وذلك بدراسة الجيدة للمؤسسة طالبه للقرض قبل منحه .

أولا:طلب المؤسسة ويتم فيه دراسة حالة طبيعة المؤسسة من خلال :

ملكية المؤسسة والمؤسسين، والأشخاص المتعاملين في المؤسسة وقانونية المؤسسة

ثانيا:دراسة وضعيتها المالية الجيدة للمؤسسة وذلك من خلال :

-رأسمالها، الديون، الاستثمارات، استخداماتها، الاستدانة .

-فحص وثائق والمستندات المستعملة وتتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، مخطط التمويل والاستثمار، موازنة الخزينة

-تشخيص المالي :وذلك أن البنك يقوم بالدراسة المالية لتشخيص الحالة المالية للمؤسسة التي تكشف لنا عن حقيقة المركز المالي للعميل ويجب أن يقوم البنك بهذا التشخيص لأنه على أساسه يتم منح اتخاذ قرار منح القرض أو لا وهل هناك خطورة في منح القرض وتتم الدراسة المالية بواسطة التحليل المالي.

ثالثا:دراسة القرض

عن طريق استخدام التقنيات البنكية في قرار منح القرض، وذلك من خلال اختيار الضمانات المناسبة لقرض التي تساعد على تغطية الخطر وتكون هذه الضمانات كافية والتي يتم قبضها بعد الدراسة الوافية والدقيقة لملف طلب القرض ونجد هناك نوعين من الضمانات هما:

أ- الضمانات العينية(الحقيقية):تتمثل في الرهن ونجد نوعين الهن هما:

أ.1- الرهن الحيازي:ويكون للأدوات والمعتدات الخاصة بالتجهيز أو للمحل التجاري.

أ.2- الرهن العقاري:هوعقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويمكنه استفاء دينه من ثمن العقار في أي يدكان ولا يتم الرهن إلا إذا كان العقار يستوفي الشروط التالية :فالعقار ينبغي ان يكون صالح للتعامل فيه،قابلا للبيع في المزاد العلني ،يجب ان يكون معينا بدقة في طبيعته و موقعه أثناء عقد الرهن وإن لم تتوفر الشروط فإن الرهن يكون باطلا ،ويجوز الرهن على الأموال غير منقولة لصالح البنوك والمؤسسات المالية ضمانا لاستفاء ديونهم وذلك في المادة 179من قانون النقدوالقرض،والرهن العقاري يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية وما يمثله من قيمة في ذاته.

ب- الضمانات الشخصية :تنقسم إلى نوعين هما الكفالات،الضمان الاحتياطي.

ب.1-الضمان الاحتياطي:عبارة عن التزام من طرف شخص معين يتعهد به على تسديد مبلغ ورقة تجارية أوجزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليه على التسديد.

ب.2- الكفالة :هي التزام يلتزم بموجبه شخص معين بتنفيد التزمات المدين تجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق والهدف منها هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل.

- إن البنوك الجزائرية بشروطها الحالية المفروضة على ملفات القروض خاصة ما تعلق منها بالضمانات، لا تساعد على إنشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية، وعلى هذا الأساس يظهر من العملية أنها تتطلب موازنة بين تحقيق العوائد والتقليل من حجم المخاطر وبالتالي وحدها إدارة المخاطر التي تمكن البنك من تحقيق هذا الهدف وفق ما هو مسطر ومن خلال الدراسة التطبيقية نجد أن البنك يعتمد على ضمانات وهذا لعدم الوقوع في خطر عدم السداد وبالتالي، فالعملية الإقراضية بطبيعتها تكتنفها عدة مخاطر منها عدم قدرة الزبون على تسديد ديونه، فالبنك حريص جدا على استرجاع ما اقرضه لذلك يستعين البنك بطرق لتقييم هذه المخاطر عن طريق التحليل المالي، بالإضافة إلى الضمانات لتكون كتعويض مناسب له في حالة عدم استرجاع مستحقاته، ويعتمد في تحليل الخطر على طرق كمية ونوعية، تتمثل الطرق الكمية في دراسة النسب المالية المتعلقة بالاستغلال والمتعلقة بالاستثمار بالتركيز على الهيكل المالي ليتم تقدير تطوره إضافة إلى تطور النشاط ومن ثم إلى تقييم المردودية.

أما بالنسبة للمخاطر الأخرى فان البنك يتخذ مجموعة من التدابير والسياسات التي من خلالها تمكنه من عدم الوقوع في تلك الأخطار وعليه فان البنك عند دراستنا لم يتعرض لأي من تلك الأخطار.

المطلب الثاني:اختبار صحة الفرضيات : وعلية حاولنا من خلال هذا الموضوع معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي لتسيير القروض والتطرق إلى أهم النسب التي تستخدمها لتقييم هذا المخطر،حيث تم معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي،وأدوات الإحصاء EXCEL2007، ومن خلال ما تم عرضه في سياق الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي وضعت كإجابة مؤقتة،كما يلي:

الفرضية الأولى:مخاطر القروض البنكية هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نشاطاته التي يقوم بها .

عندما يقوم البنك بنشاطه الرئيسي الا وهومنح القروض ،هذا لا يعني ان البنك يضع ثقته فيه،ولكن هذه الاخيره ومهما كانت درجتها فهي قابلة للانحلال والتلاشي وذلك ان هناك بعض العملاء لا يقومون بالسداد في الوقت المتفق عليه وهناك من يمتنع كليا عن السداد مما يجعل حالة البنك سيئة،وهذا ما يسمى مخاطر القروض البنكية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى .

الفرضية الثانية: يعتمد البنك في إدارة المخاطر على الضمانات التي يعتبرها الوسيلة المثلى لتخلص من مشاكل القروض .

تمثل الضمانات إحدى الدعائم وشرطا أساسيا يبنى عليه قرار موافقة أو رفض منح القرض فالعميل المقترض يأمل في توسيع نشاطه

وتطوير قاعدته التجارية من خلال لجوءه إلى عملية الإقراض ،هذا فإن البنك يأمل في النهاية الحسنة لما قدمهمن أموال لزبونه،وبالتالي للوصول إلى هذه النتيجة يستحيل البنك منح أي قرض دون قبض ضمانات تؤمن تغطية المبالغ المستحقة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة: تتخذ البنوك قرار منح الائتمان على أساس وضعية المالية للعميل : إن تقييم المؤسسة التي تود الحصول على قرض بنكي من وجهة نظر البنك يتطلب حصول على معلومات قيمة ودقيقة من اجل دراسة القدرة التمويلية للمؤسسة،وما توصلنا إليه من خلال الدراسة التطبيقية،و إن مصادر الاستعلام التي يعتمدها البنك في عملية تقييمه للمؤسسة المقترضة، تكون داخلية،بمعنى أنها تتوقف أساسا على مختلف الوثائق التي توفرها المؤسسة للبنك عند إعدادها لملف قرض، كما إن دراسة ملف القرض تقوم أساسا على التحليل المالي والاعتماد على النسب المالية، فالتحليل المالي يعطي للبنك رؤية واضحة عن ماضي المؤسسة، حاضرها، مستقبلها، فمن خلال ما سبق يمكن القول وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا ،وكان الهدف منه تطبيق ما توصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي ،واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

بعد قيامنا بدراسة حالة ملف قرض لمعرفة كيف يتجنب البنك مخاطر الائتمان في احد الوكالات البنكية توصلنا الى ان البنك يعتمد في دراسته لملف قرض على التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية للعميل ،وذلك باستخدام النسب المالية من اجل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وذلك للتقليل من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك.

الخـاتـمة

ملخص الدراسة :تمثلت إشكالية هذا البحث في موضوع بالغ الأهمية في مجال المصرفي فقد تمت محاولة كيفية إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية ،حيث قمنا بإلمام كل الخطوات التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري – **BNA**– في عملية إدارة المخاطر ،لذا حاولنا معالجة هذه الإشكالية من كافة جوانبها قدر الإمكان من خلال فصلين تجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ولقد تركزت هذه الدراسة أولا حول إستعراض مفهوم المخاطر وأنواعها وتقييمها وإجراءات ووسائل الحد منها ثم إدارة المخاطر البنكية ومبادءها وأهدافها ثم إلى مخاطر الإئتمانية مفهومها وصورها وأركانها وأساليب مواجهتها هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الأول أما في الفصل الثاني الذي تم إسقاط مجمل الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري ،لمعرفة أساليب وطرق إدارة المخاطر الإئتمانية على مستوى البنك.

النتائج المتوصل اليها :من خلال الفصلين السابقين توصلنا إلى النتائج التالية:

1–تعتبر مخاطر القروض من أكثر الاخطار التي تتعرض لها البنوك و ذلك لانها مرتبطه بنشاطه الرئيسي وهو منح الإئتمان فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الإقراض بدرجة الأولى من قبل المصارف و السلطات الرقابية .

2–تعتمد البنوك في عملية منح القروض على الضمانات العينية والمالية كأداة حماية لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها عند منح القروض،وبالتالي عملية إنتقاء الضمنات الكافية مهمة للتقليل من آثار مخاطر القروض .

3–هناك عدة طرق لتقييم مخاطر الإئتمان المطبقة إلا أننا نجد البنك الوطني لا يستخدم إلا طريقة واحدة لتقييم هذه المخاطر والتخفيف منها وهي الدراسة المالية بواسطة التحليل المالي .

4–بإعتبار أن البنوك التجارية أغلبها عمومية تابعه للدولة،وأن أغلب عمليات الإيداع والإقراض تكون عبر هذه البنوك،وعند حدوث خطر القرض فإن الدولة تقوم بحماية البنوك من خلال وضع صندوق لتعويض البنوك عن خسائر القروض وعليه فإن البنوك لا تتأثر بمخاطر القروض .

التوصيات:وفي الأخير فإننا نرى بأن نوصي بمجموعة من النقاط التي نعتمدها أنها جوهر إدارة المخاطر البنكية والتي نوجزها فيما يلي:

-ضرورة تزويد البنوك بإطارات ذات تكوين وكفاءات عالية،مع محاولةرفع و ترقية مستويات مستخدميها بواسطة برامج تدريبية مستمرة،وهذا لكي تتمكن من دراسة ملفات القروض دراسة وافية.

-ضرورة عدم الإعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الإئتمان ،وأن يكون القرار على الجدوى الإقتصادية للمشروع.

-وجوب إلتزام البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الإئتمان و العمل على إستحداث إدارة للمخاطر البنكية من ذوي الخبرة و الإختصاص .

-مراعاة الدقة في إختيار العاملين في المجال البنكي .

أفاق الدراسة: وفي الأخير لا ندعي بأننا قمنا بإلمام بجميع جوانب الموضوع،فكل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع،فمن النقاط التي تستدعي التوضيح

-وضع أليات حديثة لادارة المخاطر البنكية؟

-إعتماد نظام المعلومات الحديث لإتخاذ القرارات الجيدة في مجال منح القروض .

-تطبيق أنظمة رقابية وفعالة في البنوك الجزائرية؟

قائمة المراجع

I.المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**،الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1429هـ/2009م.
2. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م.
3. -شقيري نوري موسى،اسامة عزمي سلام ،**ادارة مخاطر والتامين**،دار حامد للنشرو التوزيع،ط1،عمان،الاردن،2007.
4. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر– تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، الطبعة الاولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003م.
5. طارق عبد العال حماد، **ادارة المخاطر**،(**افراد،شركات،ادرات،بنوك**)،الدار الجامعية، الإسكندرية،2003م.
6. عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، الطبعة الاولى، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000م.
7. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**،الدار الجامعية، مصر،2003م.
8. محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الاولى، دار زمزم ناشرون وموزعون، 2010م.
9. منير إبراهيم الهندي، "**إدارة البنوك التجارية(مدخل اتخاذ القرار)**"،ط3،المكتب الحديث ،الإسكندرية ،1996،.
10. نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، 2005م.

2- الرسائل والأطروحات العلمية:

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010م.
2. ايمان أنجرو،"**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري)**"،مذكرة ماجستير،جامعة تشرين،سوريا،2006-2007،.
3. بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006م.
4. بن شنة فاطمة ، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة ، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)،2009/2008 مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجسبير في علوم التسيير.
5. بن عمارة نوال، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**، الملتقى العلمي الدولي حول:" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 20-21 أكتوبر 2009م.
6. حسين ديب،"**فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان ،دراسة حالة للبنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة**"،مذكرة ماجستير غير منشوره،اقتصاد وتسيير مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،.
7. حسين ديب،"**فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان ،دراسة حالة للبنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة**"،مذكرة ماجستير غير منشوره،اقتصاد وتسيير مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،.

8. سامي إبراهيم السويلم، **البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطر**، ورقة مقدمة إلى ندوة المخاطر المصرفية، المعهد المصرفي، الرياض، ذو القعدة1423هـ/ جانفي 2004م.
9. صويلح ينورة، **اساليب التحوط في البنوك الاسلامية** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،نقودومالية،جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2009-2010،ص83
10. عبد الواحد غرده ،"**ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية** "،مذكره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،سنة2003_2004،ص22.
11. عبدلي لطيفة،**دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات،جامعة ابي بكر بالقايد،تلمسان،2011-2012.
12. علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف**، الملتقى العلمي الأول حول:" الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية، غزة، الفترة 08- 09ماي 2005م.
13. عمر محمد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، رسالة دكتوراه،تخصص مصارف ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، 2009م.
14. قاسمي اسيا،"تحليل الضمانات في تقيم جدوى تقديم القروض في البنك" مذكره مقدمه لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد بوقرة بومرداس،سنة 2008-2009، ص23.
15. قندوز عبد الكريم، **إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل**، بحث مقدم "إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دبي، 31 ماي- 03 جوان 2009م.
16. لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، جامعة المسيلة، 2010م.
17. ميرفت علي أبو كمال،**الإدارة الحديثةلمخاطرالائتمانفيالمصارف وفقاًللمعاييرالدولية" بازلII** "، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة،2007 م.
18. يحوش حسين،" **تسير مخاطر القروض**"،مداخلة مقدمه للمؤتمر العملي الدولي السابع بجامعة الزيتونة،إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، قسنطينة، ايام 17-19افريل2007، .

4- المواقع الإلكترونية:

http:// www.uniu.bouira.dz ،2014 ، (universités de bouira).

II. المراجع باللغة الأجنبية:

Joeel BESSIS, **Risk Management in Banking,** Second Edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002.

الملاحق

الملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activitée : ENT TRAV HYDRAUL ET DIVER

Adresse : AIN SAHRA ZONE DATIV NEZLA NEZLA OUARGLA

NIF: |1|9|7|3|2|0|1|3|0|2|5|5|7|2|9|

Code activité: | | | | | | |

Exercice clos le: 31/12/2011

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2011			2010
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	9 119 176		9 119 176	9 119 176
Bâtiments	5 689 812		5 689 812	4 551 850
Autres immobilisations corporelles	20 744 359	10 827 006	9 917 353	13 729 970
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	359 743		359 743	1 747 282
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	35 913 090	10 827 006	25 086 084	29 148 278
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients	39 173 182		39 173 182	28 102 786
Autres débiteurs	2 329 149		2 329 149	1 221 144
Impôts et assimilés	1 500 000		1 500 000	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 589 346		3 589 346	1 531 202
TOTAL ACTIF COURANT	46 591 677		46 591 677	30 855 132
TOTAL GENERAL ACTIF	82 504 767	10 827 006	71 677 761	60 003 410

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activitée : ENT TRAV HYDRAUL ET DIVER

Adresse : AIN SAHRA ZONE DATIV NEZLA NEZLA OUARGLA

NIF: |1|9|7|3|2|0|1|3|0|2|5|5|7|2|9|

Code activité: | | | | | |

Exercice clos le: 31/12/2011

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2011	2010
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	789 725	789 725
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	1 396 981	14 967 957
Autres capitaux propres -Report à nouveau	34 558 979	19 591 022
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	35 745 685	35 348 704
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	2 479 538	2 479 538
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	2 479 538	2 479 538
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	23 870 584	14 489 889
Impôts	6 806 019	6 650 733
Autres dettes	1 775 934	1 034 545
Trésorerie Passif		
TOTAL III	32 452 537	22 175 167
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	71 677 760	60 003 409

الملحق رقم 02

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activitée : ENT TRAV HYDRAUL ET DIVER

Adresse : AIN SAHRA ZONE DATIV NEZLA NEZLA OUARGLA

NIF: |1|9|7|3|2|0|1|3|0|2|5|5|7|2|9|

Code activité: |_|_|_|_|_|_|

Exercice clos le: 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2012			2011
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	9 119 176		9 119 176	9 119 176
Bâtiments	5 689 812		5 689 812	5 689 812
Autres immobilisations corporelles	31 096 714	10 827 006	20 269 707	9 917 353
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 101 063		1 101 063	359 743
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	47 006 765	10 827 006	36 179 758	25 086 084
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	3 406 749		3 406 749	
Créances et emplois assimilés				
Clients	7 540 785		7 540 785	39 173 182
Autres débiteurs	8 029 450		8 029 450	2 329 149
Impôts et assimilés	2 630 937		2 630 937	1 500 000
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 117 691		3 117 691	3 589 346
TOTAL ACTIF COURANT	24 725 612		24 725 612	46 591 677
TOTAL GENERAL ACTIF	71 732 377	10 827 006	60 905 370	71 677 761

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activitée : ENT TRAV HYDRAUL ET DiVER

Adresse : AIN SAHRA ZONE DATIV NEZLA NEZLA - OUARGLA

NIF: 197320113025572129

Code activité: |||||||

Exercice clos le: 31/12/2012

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2012	2011
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	32 242 105	789 725
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	1 084 047	1 396 981
Autres capitaux propres -Report à nouveau		34 558 979
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**33 326 152**	**36 745 685**
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	12 960 163	2 479 538
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**12 960 163**	**2 479 538**
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	11 534 310	23 870 584
Impôts	1 999 833	6 806 019
Autres dettes	1 084 912	1 775 934
Trésorerie Passif		
TOTAL III	**14 619 055**	**32 452 537**
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	**60 905 370**	**71 677 760**

الملحق رقم 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activitée : ENT TRAV HYDRAUL ET DIVER

Adresse : AIN SAHRA ZONE DATIV NEZLA NEZLA OUARGLA

NIF: 199732013025572129

Code activité: 111111

Exercice clos le: 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2013			2012
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	9 119 176		9 119 176	9 119 176
Bâtiments	5 689 812		5 689 812	5 689 812
Autres immobilisations corporelles	31 925 773	16 113 841	15 811 933	20 269 708
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 588 626		2 588 626	1 101 062
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	49 323 387	16 113 841	33 209 547	36 179 758
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 216 029		7 216 029	3 406 749
Créances et emplois assimilés				
Clients	13 032 008		13 032 008	7 540 785
Autres débiteurs	90 689		90 689	8 029 450
Impôts et assimilés	1 944 652		1 944 652	2 630 937
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	7 113 652		7 113 652	3 117 691
TOTAL ACTIF COURANT	29 397 030		29 397 030	24 725 612
TOTAL GENERAL ACTIF	78 720 417	16 113 841	62 606 577	60 905 370

B.A.C.O TOUGGOURT

صورة طبق الأصل

20 ماي 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activitée : ENT TRAV.HYDRAUL ET DIVER

Adresse : AIN SAHRA ZONE DATIV NEZLA NEZLA OUARGLA

NIF: 199732013025572 9

Code activité:

Exercice clos le: 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2013	2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	33 326 152	32 242 105
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	2 717 601	1 084 047
Autres capitaux propres -Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	36 043 753	33 326 152
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	14 892 207	12 960 163
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	14 892 207	12 960 163
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	7 323 877	11 534 310
Impôts	2 629 396	1 999 833
Autres dettes	1 717 344	1 084 912
Trésorerie Passif		
TOTAL III	11 670 617	14 619 055
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	62 606 577	60 905 370

الملحق رقم 04

4 -Bilans et TCR Prévisionnelle

[redacted]

BILANS PREVISIONELS SUR 05 ANS

ACTIF

EN KDA

ACTIF	2014	2015	2016	2017	2018
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisation Incorporelles					
Immobilisation Corporelles					
Terrains	9 119	9 119	9 119	9 119	9 119
Batiments	5 690	5 690	5 690	5 690	5 690
Autres Immobilisations corporelle	47 606	47 606	47 606	47 606	47 606
Immobilisation en concession					
Immobilisation en cours					
Immobilisation Financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants	2 589	10 000	20 000	25 000	30 000
Impots différés actifs					
Dotation aux amortissements (-)	24 436	32 858	41 280	44 416	47 552
TOTAL ACTIF NON COURANT	40 568	39 557	41 135	42 999	44 863
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	6 400	8 420	9 520	12 560	15 780
Créances et emplois assimilés					
Clients	8 200	15 460	25 750	30 770	35 980
Autres débiteurs					
Impots et assimilés	2 340	3 970	2 130	2 450	3 100
Autres créances et emplois assimilé					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants				10 000	20 000
Trésorerie	9 980	10 841	13 663	11 614	9 962
TOTAL ACTIF COURANT	26 920	38 691	51 063	67 394	84 822
TOTAL GENERAL ACTIF	67 488	78 248	92 198	110 393	129 685

[redacted]

BILANS PREVISIONELS SUR 05 ANS
PASSIF

EN KDA

PASSIF	2014	2015	2016	2017	2018
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis	39 809	39 809	39 809	39 809	39 809
Capital non appelé					
Primes et réserves –reserves consolidées	-	-	-	-	-
Ecarts de réévaluation	-	-	-	-	-
Ecart d'équivalance	-	-	-	-	-
Résultat net-Résultat net part du groupe	12 522	15 250	17 457	20 255	21 762
Autres capitaux propres –Repport à nouveau	-	12 522	27 772	45 229	65 484
Part de la société consolidante	-	-	-	-	-
Part des minoritaires					
TOTAL I	52 331	67 581	85 038	105 293	127 055
PASSIF NON- COURANTS					
Emprunt et dettes financières	11 378	9 457	5 760	3 840	1 920
Impots (différés et provisionnés)	-	-	-	-	-
Autres dettes non courantes	-	-	-	-	-
Provisions et produits constatés d'avance	-	-	-	-	-
TOTAL II	11 378	9 457	5 760	3 840	1 920
PASSIFS COURANTS					
Fournisseurs et comptes rattachés	960	880	980	750	470
Impots	230	330	420	510	240
Autres dettes					
Trésorerie Passif	-	-	-	-	-
TOTAL III	1 190	1 210	1 400	1 260	710
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	64 899	78 248	92 198	110 393	129 685

[redacted]

TCR PREVISIONELS SUR 05 ANS
COMPTES DES RESULTATS

EN KDA

RUBRIQUE		2014	2015	2016	2017	2018
Vente marchandises						
Production vendue	Produits fabriqués	-	-	-	-	-
	Prestations de service	-	-	-		
	Vente de travaux	70 710	76 603	82 495	85 441	88 388
Produits annexes						
Rabais,remises,restournes accordés						
Chiffres d'affaires net des Rabais, Remises,Ristournes						
Produitction stockés ou déstockée						
Production immobilisée						
Subvention d'exploitation						
I-Production de l'exercice		**70 710**	**76 603**	**82 495**	**85 441**	**88 388**
Achats de marchandises vendues						
Matières premières		28 284	30 109	33 823	38 448	39 944
Autres approvisionnements						
Variations des stocks						
Achats d'études et de prestations de services						
Autres consommations						
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats						
Services Extérieurs	Sous traitances générale					
	Locations					
	Entretien,Réparations et Maintenances	220	198	230	240	310
	Primes d'Assurances	540	460	420	380	320
	Personnel extérieur àl'entreprise					
	Rémuniration d'intermédiaires et honoraires					
	Publicité	20	25	35	60	55
	Déplacement,missions et réceptions	80	65	95	110	84
Autres services						
Rabais,Remises,restournes obtenus sur services extérieurs						
II-Consommations de l'exercices		**29 144**	**30 857**	**34 603**	**39 238**	**40 709**
III-Valeur Ajoutée d'exploitation(I-II)		**41 566**	**45 746**	**47 892**	**46 203**	**47 679**
Charges de personnel		18 630	18 630	18 630	19 500	19 500
Impots et taxes et versements assimilés		1 640	2 840	2 880	2 910	2 980
IV-Excédent brut d'exploitation		**21 296**	**24 276**	**26 382**	**23 793**	**25 199**
Autres produits opérationnels						
Autres charges opérationnelles						
Dotations aux amortissements		8 422	8 422	8 422	3 136	3 136

Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provision					
V-Résultat opérationnel	12 874	15 854	17 960	20 657	22 063
Produits financier					
Charges financiers	352	604	503	402	301
VI-Résultat financier	- 352	- 604	- 503	- 402	- 301
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	12 522	15 250	17 457	20 255	21 762
Element extraordinaire (produits)					
Elments extraordinaires (charges)					
VIII-Résultat extraordinaires	-	-	-	-	-
Impots éxigibles sur résultats					
Impots différés (variations) sur résultats ordinaires					
IX-Résultat de l'exercice	12 522	15 250	17 457	20 255	21 762

الملحق رقم 05

سنـــد لأمـــر

ورقلـــة في : 2012/08/29.

سند للمبلغ الأصلي رقم :

المـبلـــغ : .....دج.

سند للـفـوائـــد رقـــم :

عند تاريـخ : 2014/01/31.

سوف ندفع مقابل هذا السند، لأمر البنك الوطني الجزائري مبلـغ 25.904,79 دج (المبلـغ بالحروف): خمسة وعشرون الف وتسعمائة واربعة دينار جزائري و وتسعة وسبعون سنتيم. صافٍ من جميع الضرائب، الرسوم والأعباء الحالية أو المستقبلية، وهو المبلغ الإجمالي الذي يكون مستحقًا بقوة القانون عند تاريخ الاستحقاق هذا السند لأمر معفى صراحة من الاحتجاج لعدم الوفاء، والمكتتب يتنازل عن كل حصانة هيئة قضائية أو تنفيذ يمكنه أن يتمسك بها، السند الحالي صدر تمثيلا لقرض متوسط المدى موضوع اتفاقية تمويل قرض استثماري رقم : 2012/46 المؤرخة في :2012/08/28 والتي أبرمناها بتاريخ : 2012/08/28 مع البنك الوطني الجزائري، وموضوعها تمويل مشروع قرض استثماري.

المكتتب

السيـــد(ة): .....

الـعنـــوان : بحي اول نوفمبر 54 انقوسة ورقلة – ورقلـة

رقم الحساب: ..... /.....001.00944.0300.00

التوطين: البنـك الوطنـي الجزائـري

وكالـــة "944" ورقلـــة

العنوان : نهج العقيد سي الحواس – ورقلة – (30.000)

التسمـية : .....

التوقيـع

الملحق رقم 06

البنـــك الوطنـــي الجـــزائـــــري

اتفـــاقيـــة قـــرض متـــوســـط الاستـــثمـــار

2010/023

تـم إبرام الاتـفـاقيـــة الحـاليـــة بمـوجـــب أحكام القـانـون 03.11 المـــؤرخ فـــي 2003.08.26 المتـعلـــق بـالنقـــد والقـــرض, المعـــدل والمتـمـــم, وطبـقـا لـشـــروط البنـــك المعمـــــول بـــــها.

1

المـــــادة: 19التـــــعديـــــلات والملحقـــات

أي تعديل للاتفاقية أو لمستند متعلق بهذه الاتفاقية يجب أن يكون موضوع اتفاق كتابي بين الطرفين في شكل ملحق للاتفاقية الحالية ويكون جزءا مندمجا فيها.

المادة 20 فسخ اتفاقية القرض لسبب عدم دخولها حيز التنفيذ

إذا لم تدخل الاتفاقية حيـز التنفيـذ في الأجل المنصوص عليه في المادة 3.3 من الاتفاقية الحالية حسب تاريخ توقيعها من طرف البنك والمقترض تفسح الاتفاقية وجميع واجبات الأطراف المتعاقدة و.ذلك بقوة القانون إلا في حالة ما إذا حدد البنك تاريخا لغرض عدة المادة بعد دراسة أسباب التأخير ويقوم البنك بإعلام المقترض بهذا التاريخ الأخير وذلك عن طريق التبليغ.

المادة21 انقضاء اتفاقية القرض بعد التسديد الكامل

عنـدما يصبح اصـــل القـــرض المستعمـــل وجميـــع الـــرســـوم والفـــوائـــد المستحقـــة وواجبـــة الأداء بمـوجـــب الاتفـــاقيـــــة الحاليـــة تـــم تسديـدهـــا كامـــلة تنتـهـــي الاتفـاقيـــة فـــورا وتنـقضـي جميـع الـــواجبـــات المتـرتـــبة عنـــها بـــالنســـبة لـــــلأطراف.

المـــــادة22 الـــدخـــول حيـــز التنـفيـــــذ

تـدخـــل الاتـفـاقيـــة الحـاليـــة حيـز التنـفيـــذ ويبـــدأ سريـانـها بمجـرد تـوقيـعهـــا من الأطراف حســب الشـروط المنصوص علـيـها في المـــادة 1.9.

حـــــررت فـــــي ثلاث (03) نســـــخ

بـــورقلـــة فـــي : 2010/09/14

المقتـــــــرض المقـــــرض

(

الفهرس

الإهداء	I
الشكر	II
ملخص البحث	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول والأشكال	V
قائمة الملاحق	V
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية–الإطار المفاهيمي	03
المطلب الأول:ماهية المخاطر التي تتعرض لها البنوك	03
الفرع الأول:مفهوم وأنواع المخاطر البنكية	03
الفرع الثاني: تقسيم المخاطر البنكية.	05
الفرع الثالث:إجراءات ووسائل الحد من المخاطر البنكية	06
المطلب الثاني:آليات إدارة المخاطر البنكية	07
الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية	07
الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية	08
الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر البنكية	08
المطلب الثالث: : إدارة مخاطر الائتمان في مجال منح القروض	09
الفرع الأول: : مفهوم و أسباب نشؤها مخاطر الائتمان	09
الفرع الثاني:. صور وأركان المخاطر الائتمانية	10
الفرع الثالث:أساليب مواجهة المخاطر الائتمانية	11
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية –الدراسات السابقة–للموضوع	12
المطلب الأول:الدراسات السابقة	12

المطلب الثاني:أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة	14
خلاصة الفصل الاول	15
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية	
تمهيد	17
المبحث الأول:الطريقة والأدوات	18
المطلب الأول:الطريقة المستخدمة في الدراسة	18
الفرع الأول:مجتمع وعينة الدراسة	18
الفرع الثاني:طريقة جمع وتلخيص المعلومات	20
المطلب الثاني:الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة	20
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.	20
المطلب الأول:نتائج الدراسة التطبيقية	21
الفرع الأول:إدارة مخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري	21
الفرع الثاني:عملية تحصيل قيمة القروض في البنك الوطني الجزائري	37
الفرع الثالث:مناقشة النتائج المتوصل إليها	37
المطلب الثاني:اختبار صحة الفرضيات	39
خلاصة الفصل الثاني	41
الخاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	49
فهرس المحتويات	63